

دور الإدارة الإلكترونية في تنميته وتطوير المشاريع الاستثمارية
دراسة تطبيقية على موظفي الشركات الاستثمارية بمدينة جدة

إعداد الباحثين:

قائد المجموعة: عمار ياسر الغزالي ٢٢١٠٠١٤٨٤	عبدالمجيد عبدالعزيز البريدي
عبدالعزیز العمري	٢٢١٠٠١٥٩٧
٢٢١٠٠٢٢٤١	

إشراف :

د/ وليد سليمان

بحث تخرج مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة المشاريع

الفصل الدراسي الثاني ٢٠٢٣م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

[سورة طه، آية: 114]

الاهداء

إلى والدي وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، ونشكره علي نعمة التي لا تعد ولا تحصى، ونرفع إليه اسمي الحمد والثناء حتى يرضى، ونسجد حمداً وشكراً أن من علينا بنعمة التوفيق إلى طريق العلم والمعرفة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد نبي هذه الأمة وقدوة الأولين والآخرين وعلى إله وصحبه وسلم أجمعين.

وبعد نشكر الله عز وجل ونحمده، يسعدنا أن نتقدم في هذا المقام بجزيل الشكر والعرفان إلى

سعادة الدكتور/ وليد سليمان

الذي تعهدني برعايته ومرئيات العلمية والعملية، وأكرمني بحسن تعامله وأخلاقه وسعة صدره وبتوجيهاته السديدة، وبذل كل ما في وسعة لتذليل المصاعب وتخفيف العقبات التي واجهتني.

وكان لكل ما قدمه ابلغ الأثر في هذه الدراسة، ومهما قلت وعبرت عما في نفسي من امتنان فلن أوفيه حقه من التقدير، جعل الله عمله هذا في موازين حسناته، وجزاه خير الجزاء.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١	البسملة	أ
٢	الاهداء	ب
٣	شكر وتقدير	ج
٤	فهرس الموضوعات	د
٥	المستخلص	ز
٦	Abstract	ح
٧	الفصل الأول: المدخل إلى الدراسة	١
٨	المقدمة	٢
٩	مشكلة الدراسة	٣
١٠	أهمية الدراسة	٤
١١	أهدف الدراسة	٥
١٢	أسئلة الدراسة	٥
١٣	الفصل الثاني: أدبيات الدراسة	٦
١٤	المبحث الأول : الدراسات السابقة	٧
١٥	المبحث الثاني: الإطار النظري	٢٤
١٦	الفصل الثالث: المنهجية والجراءات	٥٣
١٧	منهج البحث	٥٤
١٨	صدق الأداة	٦٣
١٩	التأكد من صلاحية أدوات الدراسة	٦٤
٢٠	الفصل الرابع: الدراسة والتحليل	٦٦
٢١	التحليل الإحصائي للمتغيرات الشخصية	٦٧
٢٢	التحليل الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة على متغيرات الدراسة	٦٨
٢٣	الفروق بين المتغيرات الشخصية في أداة الدراسة	٧٣
٢٤	ملخص البحث	٨٥

م	الموضوع	الصفحة
٢٥	Conclusion	٨٥
٢٦	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	٨٦
٢٧	النتائج	٧٨
٢٨	التوصيات	٨٨
٢٩	المراجع	٨٩
٣٠	الملاحق	٩٣

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الإدارة الإلكترونية والحاجة إليها لكافة الشركات الاستثمارية بمدينة جدة والأثر الإيجابي المباشر الذي يعود عليها من ذلك فيما يخص استثمارها في المجال الحكومي. ومدى تميز الشركة التي تستخدم الإدارة الإلكترونية بالميزة تنافسية ومستوى عاملها في مجالها في الاستثمار الحكومي بالملكة العربية السعودية. الكشف عن درجة استخدام التكنولوجيا في أدوات الاستثمار. كما هدفت إلى التعرف على واقع المعوقات التي تواجه المستثمرين في القطاع السعودي. كما أوضحت الدراسة دور الشركات المستثمرة في نقل الإدارة الإلكترونية إلى القطاع الحكومي والنهوض به من هيمنة الإدارة التقليدية. تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعبر عن الحالة المدروسة تعبيراً كمياً وكيفياً.. يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين بالشركات الاستثمارية بمدينة جدة. تكونت عينة الدراسة من عدد (٥٦) موظف تم استخدام الاستبيان كأداة لهذه الدراسة والذي تم تصميمه من قبل الباحثين بعد الاطلاع على العديد من الرسائل والكتب ذات الصلة بموضوع الدراسة. كما جاءت أهم نتائج الدراسة في أن أفراد العينة متفقين من حيث الجنس على مدى تأثير تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمشروع على العمل الروتيني، ولا يوجد اختلاف بينهم في تقديره. وأن أفراد العينة متفقين من حيث الأعمار على مدى تطبيق ضبط الجودة الإدارية والقصور والحلل في تطبيق الإدارة الإلكترونية، أن المتوسط العام بلغ (٣.٩٥ من ٥) يقع بداخل الفئة الرابعة لمعيار ليكرت الخماسي (٣.٤ إلى ٤.٢) مما يعني أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة على عبارات محور سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الإلكترونية. كما أوصت بما يلي:

- وضع الخطط والإجراءات التي من شأنها رفع مستوى الحوافز المادية التي تقدم للعاملين بمنظمات الأعمال على نظام التعاملات الإلكترونية.
- العمل على رفع مستوى الوعي المعلوماتي لمدرء منظمات الأعمال للتطبيقات الإلكترونية ويمكن أن يتم ذلك عن طريق عقد الندوات والمحاضرات والورش والمنشورات التثقيفية.
- توعية العاملين من مدرء ورؤساء أقسام بأهمية إدخال التقنيات الحديثة في العمل وأهمية التحول نحو إنجاز الأعمال إلكترونياً، وإزالة ما لديهم من مخاوف من إدخال مثل هذه التطبيقات.
- ضرورة تدريب وتأهيل العاملين بمنظمات الأعمال لرفع مستواهم العلمي حتى يتمكنوا من مواكبة تطبيق الإدارة الإلكترونية.
- تبني تدريب مدرء ورؤساء الأقسام بمنظمات الأعمال على كيفية التغلب على معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية وتقديم الخدمات الإرشادية اللازمة لهم من خلال إقامة مشاريع تدريبية تشمل إقامة ورش عمل تطبيقية حول وضع معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية وكيفية العمل على علاجها.

Abstract

This study aimed to highlight the role of electronic management and the need for it for all investment companies in Jeddah, and the direct positive impact that accrues to them from that regarding their investment in the government field. And the extent to which the company that uses electronic management is distinguished by its competitive advantage and the level of its employees in its field of government investment in the Kingdom of Saudi Arabia. Detecting the degree of technology use in investment tools. It also aimed to identify the reality of the obstacles facing investors in the Saudi sector. The study also clarified the role of the investing companies in transferring electronic management to the government sector and promoting it from the dominance of traditional management. In this study, the descriptive analytical approach was used, which expresses the case study quantitatively and qualitatively. The study population consists of all employees of investment companies in Jeddah. The study sample consisted of (٥٦) employees. The questionnaire was used as a tool for this study, which was designed by the researchers after reviewing many letters and books related to the subject of the study. The most important results of the study were that the respondents agreed, in terms of gender, on the impact of applying electronic management in the project on routine work, and there was no difference between them in estimating it. And that the respondents agree in terms of ages on the application of administrative quality control, deficiencies and analysis in the application of electronic management, that the general average was (٣.٩٥ out of ٥) falls within the fourth category of the five-point Likert standard (٣.٤ to ٤.٢), which means that the respondents agree to a large extent on Phrases focus on the speed of technology use, control and electronic management. It also recommended the following:

Develop plans and procedures that raise the level of material incentives offered to employees of business organizations on the electronic transactions system.

-Work to raise the level of information awareness of the managers of business organizations for electronic applications. This can be done by holding seminars, lectures, workshops and educational publications.

-Educating workers, including managers and heads of departments, of the importance of introducing modern technologies at work and the importance of shifting towards electronic business completion, and removing their concerns about introducing such applications.

-The need to train and qualify workers in business organizations to raise their scientific level so that they can keep up with the application of electronic management.

-Adopting the training of managers and heads of departments in business organizations on how to overcome the obstacles to the application of electronic management and providing the necessary guidance services to them through the establishment of training projects that include the establishment of practical workshops on setting obstacles to the application of electronic management and how to work to treat them.

الفصل الأول: المدخل إلى الدراسة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- أسئلة الدراسة

المقدمة:

منذ بداية هذا القرن الحادي والعشرين بدا العالم يخطو خطوات واسعة نحو العلم والمعرفة وكانت التقنية والتكنولوجيا أحد مواليد هذا العصر حيث احتلت ثورة الاتصالات مجالات العلم والعمل، وأصبح استخدام التكنولوجيا متاحاً في المجالات الحياتية عامة دون استثناء. وبشكل عام فإن الإدارة في المنظمات الحكومية تحتاج لهذه التقنية في سبيل نهضتها بتطوير والعمل فيها وخلق بيئة تستجيب للتطورات الراهنة التي انتقلت بالأداء من التقليدية إلى الابتكار والتغيير، وقد أدى هذا التطور لتوفير الكثير من الوقت والجهد والمال . في ذات الاتجاه تعتبر التكنولوجيا واستخداماتها في مجتل منظمات الحكومية جزء لا يتجزأ من القيمة التنافسية للمنظمة. ويتم ذلك من خلال الاتجاه نحو الاستثمار بمشاريع خدمية وسلعية بشرط أن تكون تتولي قيادته التكنولوجيا بالشكل الذي يواكب التطورات الراهنة، ليس أقل كما في بيئة منظمات الاعمال من حيث الشكل والمضمون لتقديم خدمة أفضل للجمهور وبالدرجة المقبولة والمطلوبة.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجال العمل الحكومي والاستثمار صنوان لا ينفصلان عن بعضهما البعض، واستخدام التكنولوجيا فيهما جزء لا يتجزأ من البيئة الجاذبة التي تمكن المشاريع الخدمية وغيرها أن تستمر ويكتب لها النجاح.

وقد اسهمت الثورة المعلوماتية والاتصالية في زيادة الاعتماد على أجهزة الكمبيوتر، ونتج عن ذلك الارتباط بشبكة الانترنت لأهمية وتنوع المعلومات، ظهرت العديد من نظم الاتصالات لتوفير الوقت والجهد، وأصبحت الحكومات تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لخدمة مواطنيها، ولذلك نشأ مشروع "الإدارة الإلكترونية" وهي من نقاط التحول عن الأساليب التقليدية إلى الأساليب الإلكترونية الحديثة، وكذلك إيجاد فرص نادرة للحكومات لتقديم خدمات أفضل للمواطنين، وتساعدهم كذلك على الوفاء بمسئولياتهم تجاه المواطن بأفضل طريقة ممكنة وعلى الخلاص من المعاملات الحكومية التقليدية والروتينية.

وقد اصبحت تكنولوجيا الاتصالات اليوم جزء من الحياة اليومية بفضل تطور اجهزة الاتصال وما قدمته شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ومن خدمات البريد الإلكتروني جعلت العالم حي صغير يتبادل أفراده المعلومات بكل سهولة ويسر، واستطاعت الثورة التكنولوجية ان تفرض نفسها كأداة للاستمرار بدونها لا يكتب للمنظمات البقاء فمن خلال انظمة المعلومات والتقنيات الحديثة انعكس هذا التطور على المنظمات بشكل

واضح في منظمات العالم المتقدم الحكومية، وزاد استخدامها لوسائل التواصل مع مستخدميها وتطور هذا التواصل بدرجة كبيرة من خلال الخدمات التي أصبحت تُقدم بشكل أسرع وتكاليف أقل.

وبما أن الإدارة في مختلف مجالاتها تحتاج إلى الوسائل التقنية والتكنولوجية كأداة في تسيير أمورها كان لابد أن يكون الاهتمام بها اهتماماً كبيراً فكانت الثورة التكنولوجية التي انتظمت المجالات الإدارية في أخريات القرن العشرين وبدايات هذا القرن تؤكد حقيقة هامة هي توطين التكنولوجيا لتطور مفهوم الإدارة وأساليبها لمواجهة التحديات التي فرضتها طبيعة العصر ومقتضيات العمل الإداري.

وفي هذه الدراسة سوف يتناول الباحثين دور الإدارة الإلكترونية في تنميه وتطوير المشاريع الاستثمارية بالملكة.

مشكلة الدراسة:

تسعى الدول بشكل مستمر في تكون لها موارد متاحة تنعكس على حياة شعوبها بالرفاهية والنماء، وتلاقى في سبيل ذلك بعض التحديات التي تحول دون تنفيذ أهداف الاستثمار الذي يحقق لها الأهداف المرجوة، وعلى ضوء ذلك فإن الاستثمار في المنظمات الحكومية يشبه الكثير من التوجس والشك، وتختلف نظرة رواد الأعمال في الاقدام على الاستثمار في القطاع الحكومي بالشكل الذي تتعامل معه هذه المنظمات مع مثيلاتها في قطاع الأعمال، فالدولة ملك عام، وروح العمل في منظمات الدولة ما زال يحتاج إلى الكثير من التدريب والتنظيم، حتى يمكن أن يؤدي الموظف فيها عمله بالطريقة التي يؤديه بها إذا ما انتقل إلى منظمة خاصة، ولعل هناك الكثير من التربية الوطنية الناقصة تجاه العمل في منظمات الدولة من قبل الموظفين وحتى المدراء؛ لأنها ليست ملكاً لأحد يحرص بذات القدر لو كانت عملاً خاصاً، ولعل الكثير من منظمات العمل الحكومي قد خضعت للخصخصة كأحد الاتجاهات التي تدل على تنصل الدولة أو فشلها في الاستمرار بذات القدر الذي سارت عليه المنظمات الخاصة. ويمكن تلخيص المعوقات التي تواجه الاستثمار في منظمات الحكومة في ظل مشكلة الدراسة كذلك الاطار النظري الذي تقوم عليه الدراسة في الآتي:

هناك معوقات خاصة بالجوانب التنظيمية تتمثل في بعض تعقيدات في الحصول على التأشيرات اللازمة للعمل والزيارات الخاصة برجال الأعمال والشركات التي ترغب في الاستثمار مع طول فترة إصدار تراخيص الأعمال والموافقات، وفي نفس الوقت يقل أخذ مرئيات القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات الحكومية ذات العلاقة

بالاستثمار مع ببطء إجراءات التخليص الجمركي. وعدم مرونة نظام الكفالة، وهناك معوقات خاصة بالتشريعات والأنظمة، فقد وتتمثل في بطء تنفيذ الأحكام بالإضافة إلى ضعف وجود نظام قضائي فعال قادر على حل المنازعات، وقلة توافر أنظمة لحماية الاستثمارات الجديدة ومنتجاتها من السلع المستوردة المقلدة، مع بطء إجراءات التقاضي وعدم توافر أنظمة لحماية حقوق الملكية.

كما توجد كذلك معوقات الخاصة بتوافر أنظمة المعلوماتية، تتمثل في وجود نقص في المعلومات عن حجم السوق مع نقص في المعلومات الخاصة بالتعريف بالفرص الاستثمارية. وتوجد كذلك معوقات خاصة بتكاليف الاستثمار، تتمثل في قلة توافر الكفاءات الإدارية في سوق العمل، مع ارتفاع تكلفة الحصول على الطاقة والكهرباء والوقود، وارتفاع تكلفة تدريب الأيدي العاملة، كما تتمثل كذلك معوقات خاصة بالسياسات الاقتصادية من خلال ارتفاع معدل التضخم ووجود بنية تحتية غير ملائمة، مع معاناة الكثير من الإدارات الشركات والمنظمات التي تتولى مسؤولية المشاريع الحكومية من بطء الإجراءات بالتعامل مع أحجام متزايدة من المعلومات حيث تتطلب هذه الإجراءات وقتاً كبيراً هذا إذا ما تم عن طريق الخبرة البشرية في الوقت الذي حدث فيه الطفرة التكنولوجية في المجال الإداري وأدت إلى الخروج به من دائرة العمل اليدوي الضيقة من خلال ما يمكن أن تحدثه التكنولوجيا في العمل الإداري جاءت أهمية هذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

- تفيد هذه الدراسة الباحثين في مجال الاستثمار.
- لفت الانتباه إلى المشكلات العلمية التي تواجه الاستثمار بشكل عام وفي المملكة العربية بشكل خاص.
- تساهم الدراسة في وضع اطار علمي من التعريفات يفيد المستثمرين.
- تعتبر الدراسة أحد المقومات التي تتجه نحو دور التكنولوجيا العلمي في الاستثمار.

الأهمية العملية:

- ابراز دور الإدارة الالكترونية والحاجة إليها لكافة الشركات والأثر الايجابي المباشر الذي يعود عليها من ذلك فيما يخص استثمارها في المجال الحكومي، ومدى تميز الشركة التي تستخدم الإدارة الإلكترونية بالميزة تنافسية ومستوى عاملها في مجالها في الاستثمار الحكومي بالمملكة العربية السعودية.

- توضيح دور الشركات المستثمرة في نقل الإدارة الإلكترونية إلى القطاع الحكومي والنهوض به من هيمنة الإدارة التقليدية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. التعرف على مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطبيق عنصر السرعة في إجراء المعاملات بالمشاريع الحكومية والاستثمارية.
٢. القاء الضوء على الإدارة الإلكترونية كنموذج ناجحاً في ضبط الجودة الإدارية بالمشاريع الحكومية والاستثمارية.
٣. الكشف على معاناة الإدارات بمنظمات الأعمال من مظاهر قصور وخلل عند تطبيق الإدارة الإلكترونية.

أسئلة الدراسة:

١. ما مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطبيق عنصر السرعة في إجراء المعاملات بالمشاريع الحكومية والاستثمارية؟.
٢. ما مدى تحقيق الإدارة الإلكترونية نموذجاً ناجحاً في ضبط الجودة الإدارية بالمشاريع الحكومية والاستثمارية؟.
٣. ما درجة معاناة الإدارات بمنظمات الأعمال من مظاهر قصور وخلل عند تطبيق الإدارة الإلكترونية؟.

الفصل الثاني: أدبيات الدراسة

- المبحث الأول: الدراسات السابقة
- المبحث الثاني: الاطار النظري

الدراسات السابقة:

تمهيد:

أن كتابة الدراسات السابقة تمثل أحد خطوات كتابة البحث العلمي بشكل كامل، إذ يقوم الباحث العلمي بالاطلاع على كافة الدراسات السابقة المتمثلة بأنواعها سواء كانت متعلقة بأبحاث بكالوريوس حول ذات الموضوع الذي يتناوله الباحث العلمي في دراسته العلمية أو كانت متعلقة برسائل ماجستير أو دكتوراه كانوا قد أعدوا وكتبوا رسائلهم حول ما يتعلق بذات موضوع البحث العلمي الذي يقوم عليه الباحث العلمي في دراسته العلمية، وفي هذه الدراسة سوف يقوم الباحث بذكر أهم الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوع دراسته:

الدراسات التي تناولت متغير الإدارة الالكترونية:

١. دراسة الدويك (٢٠١٠) بعنوان " نظم المعلومات الصحية المحوسبة وأثرها على

القرارات الإدارية والطبية " .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الواقع الفعلي لاستخدام نظم المعلومات الصحية المحوسبة في مستشفى غزة الأوروبي وتحديد أهم أنواع نظم المعلومات الصحية المستخدمة لإنجاز الأنشطة الإدارية والطبية وكذلك معرفة آثار استخدام نظم المعلومات الصحية المحوسبة على القرارات المتعلقة بالأنشطة الطبية و المالية والمحاسبية وأنشطة قسم خدمات المرضى وأنشطة شئون الموظفين وكذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العقبات التي تحد من كفاءة وفعالية استخدام نظم المعلومات الصحية المحوسبة في المستشفى ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتم تصميم استبانة مكونة من (٨٣) فقرة باستخدام أسلوب العينة الطبقية مكونة من (١٤٠) وبنسبة تمثيل بلغت ٧٥% من مجتمع الراسة وتحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: إرتفاع نسبة إستخدام نظم المعلومات الصحية المحوسبة في مستشفى غزة الأوروبي وجاء الترتيب التنازلي لأنواع نظم المعلومات المستخدمة في المستشفى كما يلي: نظم المعلومات الوظيفية ، نظم أتمته المكاتب وإدارة الوثائق ، نظم دعم القرارات ونظم معلومات الإدارة العليا ، نظم التراسل ، وفي المرتبة الأخيرة جاءت نظم قواعد المعرفة والنظم الخبيرة كما أظهرت الدراسة بأن نظام المعلومات الصحي المحوسب المستخدم في المستشفى يؤثر بصورة جيدة على مجالات الأعمال الطبية والإدارية وكذلك على القرارات الطبية والإدارية وعلى ضوء ذلك فقد

أوصت الدراسة بتقوية الرؤية الاستراتيجية نحو ضرورة التخطيط الشامل والطويل الأجل لتطبيقات الصحة الإلكترونية ووضع الصحة الإلكترونية على رأس الأولويات الوطنية وضرورة العمل على بناء منظومة صحية إلكترونية متكاملة على مستوى الوطن وربط المستشفيات مع بعضها البعض عن طريق نظم المعلومات الصحية المحوسبة والتخلص من الملف الصحي الورقي تدريجياً والبدء بتنفيذ نظام السجل الصحي الإلكتروني واستمرارية تدريب الموظفين عند طريق عقد الدورات التدريبية بشكل دائم.

٢. دراسة عبد الجبار (٢٠١٠م) بعنوان " الإدارة الإلكترونية ومدى تأثيرها على مستوى

الأداء لدى موظفي مستشفى جامعة الملك عبدالعزيز بجدة".

هدفت الدراسة إلى طرح عدة نقاط وهي: تعريف الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير الأعمال الإدارية ومعرفة مدى جدوى استخدامها لتحسين أداء الموظفين إضافة إلى تقديم المقترحات لتلافي الصعوبات ومحاولة التغلب عليها بأفضل طريقة ممكنة ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الباحثة المنهج الوصفي للتعرف على آراء عينة الدراسة المكونة من منسوبي مستشفى جامعة الملك عبدالعزيز حول أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على أدائهم من خلال تصميم إستبانة تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من (٢٠٠) موظفاً وموظفة من إداريين وأطباء وتمت معالجة البيانات من خلال البرنامج الإحصائي SPSS وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: مساهمة الإدارة الإلكترونية في رفع مستوى الأداء لدى الموظفين بشكل فعال ومن النتائج أيضاً أن درجة إلمام الموظفين بمفاهيم الإدارة الإلكترونية مازال محدوداً بعض الشيء وتحتاج إلى توسيع مداركهم نحو أهميتها وفعاليتها في تطوير العمل الإداري وأن ظهور بعض الصعوبات عند عملية التغيير يعتبر شيئاً حتمياً لا بد من مواجهته لتحقيق الأهداف من تطبيق الإدارة الإلكترونية وأهم ما أوصت به الدراسة تتمثل في: تعزيز وعي الموظفين بأثار تطبيق الإدارة الإلكترونية وذلك من خلال الندوات والزيارات الميدانية وتقديم العديد من الدورات التدريبية في الحاسب الآلي لكافة موظفي المستشفى الجامعي خاصة القطاع الإداري ويكون ذلك بشكل دوري وكذلك دراسة مقارنة عن مدى فاعلية النظام الإلكتروني بين القسم الطبي والإداري.

٣. دراسة يحيى (٢٠١٠) بعنوان " حسب متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها في

الجامعات السودانية " (دراسة حالة بجامعة القضايف بجامعة السودان) .

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة القضايف وإتجاهات العاملين نحوها وإستخدمت الدراسة منهج البحث الوصفي وتمثلت عينة الدراسة في جميع الإداريين العاملين وقت إجراء الدراسة بجامعة القضايف من عمداء ورؤساء الأقسام والوحدات الإدارية المتخصصة وعددهم (٤٠) إدارياً تم إختيارهم عن طريق العينة القصدية حيث تم استخدام الاستبيان لجمع المعلومات والبيانات وتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية منها : معامل ألفا كرونباخ والنسب المئوية والمتوسط الحسابي واختبار مربع كاي وتحليل الانحدار الخطي وتمت المعالجة عبر برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها : وجود إتفاق حول ترتيب متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر القيادات الإدارية المختلفة بجامعة القضايف كما أظهرت النتائج وجود معوقات مالية وتقدم الباحث بعدد من المقترحات والتوصيات المتعلقة بتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات السودانية.

٤. دراسة شلي (٢٠١١) بعنوان " واقع الإدارة الإلكترونية في الجامعة الإسلامية وأثرها

على التطوير التنظيمي".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الإدارة الإلكترونية في الجامعة الإسلامية بغزة وأثرها على التطوير التنظيمي وذلك من خلال دراسة ثلاثة محاور في التطوير التنظيمي : تطوير الهيكل التنظيمي - تنمية الموارد البشرية - توظيف تكنولوجيا المعلومات في الجامعة .لتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وتكون مجتمع الدراسة من الطبقتين الإداريتين العليا والوسطى في الجامعة الإسلامية وقد استخدمت الاستبانة كأداة لدراستها وطبقته على عينة من مجتمع الدراسة بلغ عددها (١٢٢) مدير وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها:

وجود فهم عالي لدى مجتمع الدراسة في الجامعة لمزايا الإدارة الإلكترونية مثل السرعة في إنجاز العمل وتوفير الجهد والتكلفة والتوافق مع مستجدات التكنولوجيا كما أنهم على معرفة بالتطبيقات الإلكترونية المتوفرة في الجامعة مثل البريد الإلكتروني إلا أن بعض العاملين لم تكن لديهم معرفة بتواجد بعض التطبيقات مثل نظام الاجتماعات عن بعد وبرنامج التعليم الإلكتروني ونظام الشراء الإلكتروني كما أن هناك عقبات حالت دون

تطبيق الإدارة الإلكترونية منها نقص الحوافز التشجيعية لتطبيق برامج الإدارة الإلكترونية ونقص الإمكانيات المادية والفنية والبشرية وتطبيق الإدارة الإلكترونية أدى إلى تطوير الهيكل التنظيمي من خلال التوجه نحو اللامركزية من خلال تقليل عدد المستويات الإدارية إلا أنه لم تكن هناك مشاركة من قبل العاملين في عملية اتخاذ القرارات .

٥. دراسة النمري (٢٠١٢) بعنوان " مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك

من وجهة نظر الهيئة التدريسية والإداريين "

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في الجامعة . لتحقيق أهداف الدراسة أعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في جامعة اليرموك وقد استخدم الاستبانة كأداة لدراسته وطبقها على عينة من مجتمع الدراسة بلغ عددها (٦٤٧) إداري وعضو هيئة تدريس وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها : أن مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية كان بدرجة مرتفعة وجاء مجال التنفيذ الإلكتروني في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة يليه مجال التنظيم الإلكتروني وبدرجة مرتفعة في حين جاء مجال الرقابة والتقييم الإلكتروني في المرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة كما أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الإداريين كانت بدرجة متوسطة وجاء مجال التنفيذ الإلكتروني في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة تلاه مجال التنظيم الإلكتروني ، وبدرجة مرتفعة ، وجاء مجال التقييم الإلكتروني في المرتبة الثالثة وبدرجة متوسطة في حين جاء مجال التخطيط الإلكتروني في المرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة وأشارت النتائج إلى عدم وجود فروق في وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية حول مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية تعزى لاختلاف متغيرات الدراسة : الرتبة الأكاديمية أو الجنس أو الكلية على الأداة ككل وفي جميع المجالات وبينت النتائج عدم وجود فروق في وجهة نظر الإداريين حول مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية تعزى لاختلاف متغير الجنس على الأداة ككل وفي جميع المجالات ووجود فروق تعزى لاختلاف متغير المؤهل العلمي بين حملة مؤهل الدبلوم فما دون وحملة البكالوريوس والدراسات العليا لصالح حملة البكالوريوس والدراسات العليا في مجالي التخطيط

الإلكتروني والرقابة والتقويم الإلكتروني وفي الأداة ككل ووجود فروق بين حملة مؤهل الدبلوم فما دون وحملة مؤهل الدراسات العليا لصالح حملة الدراسات العليا في مجال التنفيذ الإلكتروني (الكلمات المفتاحية : جامعة اليرموك ، الإدارة الإلكترونية ، الهيئة التدريسية).

٦. دراسة الطيطي(٢٠١٥) بعنوان " واقع الإدارة الإلكترونية في تحقيق الإبداع الإداري في

الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس والإداريين فيها".

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى واقع الإدارة الإلكترونية في تحقيق الإبداع الإداري في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس والإداريين ، وبلغ عدد أفراد العينة فيها من مجتمع الدراسة من جميع الأكاديميين المتفرغين والإداريين للعام الجامعي ٢٠١٤-٢٠١٥ م. والبالغ عددهم (١٢٧٣) مشرفاً (٢٨٥) أكاديمياً وإدارياً. واستخدم الباحثان الاستبانة أداة للدراسة، وتكونت من (٦٥) فقرة موزعة على مجالات الإدارة الإلكترونية، وتم التأكد من صدقها وثباتها بالطرق التربوية والإحصائية المناسبة. وأظهرت نتائج الدراسة أن تقديرات الأكاديميين والإداريين لواقع الإدارة الإلكترونية في تحقيق الإبداع الإداري في الجامعات الفلسطينية جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (٩١,٤)، وفق مقياس ليكرت الخماسي. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق جوهرية تبعاً لمتغير الجنس عند جامعة القدس والخليل لصالح الذكور، ووجود فروق تبعاً لمتغير التخصص تبعاً لجامعة القدس حيث أن الفروق كانت لصالح العلوم الطبيعية، ووجود فروق تبعاً لمتغير الوظيفة الحالية لجامعة القدس حيث أن الفروق كانت لصالح عضو هيئة تدريس على المجال الكلي لواقع الإدارة الإلكترونية في الجامعات الفلسطينية. وفي ضوء نتائج الدراسة تمت التوصية بمجموعة من التوصيات.

٧. دراسة البشري(٢٠١٧) بعنوان " معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر

الإداريين في الجامعات الأردنية" الأردنية

هدفت الدراسة التعرف إلى مدى معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع التعليمي بالجامعات الأردنية من وجهة نظر القائمين عليها، والبالغ عددهم (١٣٥) عميد كلية ورئيس قسم ومدير تسجيل، اختيرت العينة عشوائياً أثناء الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي (٢٠١٤-٢٠١٥) ولتحقيق أهداف

الدراسة تم تطوير أداة دراسة تكونت من (٤١) فقرة موزعة على خمس محاور، بينت النتائج أن درجة معيقات تطبيق الإدارة الإلكترونية كانت كبيرة في المجالات الأربعة، وفي المعوقات كانت متوسطة وجاءت الفروق حسب متغير المسمى الوظيفي لصالح العميد مقارنة برئيس القسم في مجالات المعوقات الإدارية والتقنية والبشرية، وكانت الفروق لصالح مدير التسجيل مقارنة برئيس القسم في كل من مجال المعوقات البشرية، وجاءت الفروق حسب متغير عدد سنوات الخبرة كانت لصالح ذوي الخبرة أقل من ١٠ سنوات مقارنة بذوي الخبرتين ١٠-٢٠ سنة وأكثر من ٢٠ سنة. وأوصت الدراسة بالتطوير الإداري الشامل لمؤسسات التعليم العالي وتوظيف متطلبات معايير الجودة الشاملة والتطوير المستمر في هياكلها وآلياتها.

٨. دراسة الحسين (٢٠١٧) بعنوان " أنظمة إدارة الأرشفة الإلكترونية وأثرها على جودة

الخدمات دراسة ميدانية على القطاع الحكومي الأردني

تهدف الدراسة إلى التعرف على أنظمة إدارة الأرشفة الإلكترونية وأثرها على جودة الخدمات الإلكترونية في القطاع الحكومي الأردني ، أما عينة الدراسة فقد شملت على (١٥٠) من موظفي قسم الأرشفة في مديرية الأمن العام / إدارة ترخيص إدارة السواقين والمركبات- وزارة الداخلية التابعة للقطاع الحكومي الأردني من أجل تحقيق أهداف الدراسة ثم تصميمها استبانة والتأكد من صحتها وثباتها.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة لأنظمة إدارة الأرشفة الإلكترونية ومكوناتها على جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة لموظفي القطاع الحكومي الأردني.

أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتوفير البنية التحتية اللازمة لتأسيس أنظمة إلكترونية واستبدال الأرشيف الورقي القديم على مراحل في الأرشيف الإلكتروني للمحافظة على الوثائق من التلف والضياع، وتطوير أنظمة إدارة الأرشفة الإلكترونية بصورة مستمرة ووضع عنصر تحديد الصلاحية كدليل.

٩. دراسة العكيدي (٢٠١٨) بعنوان "المتطلبات التقنية لم تحول نحو الإدارة الإلكترونية

دراسة تشخيصية لآراء عينة من القيادات الإدارية في شركة كلمات للاتصالات في

محافظة كركوك"

يهتم البحث بتشخيص المتطلبات التقنية التحول نحو الإدارة الإلكترونية لدى العاملين في شركة كلمات للاتصالات في محافظة كركوك، بهدف بيان مدى إدراك هؤلاء العاملين في مكاتب شركة كلمات للاتصالات في محافظة كركوك، ولغرض اختيار الفرضيات البحث استخدمت أساليب إحصائية تمثلت بالأوساط الحسابية المرجحة، والوزن المطلوب لمعرفة وتشخيص طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث وتمخض عن البحث مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والتي نتمنى أن تسهم في توفير الأسس التي تعد منطلقاً للتحول نحو الإدارة الإلكترونية في منظمات الأعمال بكافة أنواعها واختصاصاتها.

١٠. دراسة غليت (٢٠١٨) بعنوان "درجة توظيف الإدارة الإلكترونية وأثرها في تطبيق

المعرفة لدى شاغلي المناصب الإدارية العليا والوسطى في الجامعات الفلسطينية

دراسة تطبيقية على الجامعة الإسلامية بغزة-فلسطين

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة توظيف الإدارة الإلكترونية وأثرها في تطبيق المعرفة لدى شاغلي المناصب الإدارية العليا والوسطى في الجامعات الفلسطينية، وتم التركيز على الجامعة الإسلامية بغزة، وكانت مشكلة الدراسة تتمحور حول ما هي درجة توظيف الإدارة الإلكترونية وأثرها في تطبيق المعرفة في الجامعة الإسلامية بغزة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبيان أعد خصيصاً لهذه الدراسة، ووزعت (١٢٠) استبانة على عينة الدراسة وجمع منها (٤٤)، حللت عن طريق برنامج SPSS، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- توظيف إدارة الجامعة الإسلامية للإدارة الإلكترونية بمتطلباتها الخمسة (البشري، المالي الإداري، التقني، الأمني) بشكل جيد وإيجابي في تطبيق المعرفة.
- يتوفر لدى الجامعة الإسلامية متطلبات الإدارة الإلكترونية المالي والبشري، ويؤثران بقوة في تطبيق المعرفة لديها.

- اتضح أنه ال يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين درجات تقدير أفراد العينة لدرجة توظيف الإدارة الإلكترونية وأثرها في تطبيق المعرفة لدى شاغلي المناصب الإدارية العليا والوسطى في الجامعة الإسلامية تعزى للمتغيرات الشخصية.
- قدمت هذه الدراسة عدة توصيات من أهمها:
- ضرورة زيادة اهتمام إدارة الجامعة الإسلامية بتوظيف الإدارة الإلكترونية في تطبيق المعرفة، وذلك بمتابعة آخر التطورات العالمية في مجالي الإدارة الإلكترونية وتطبيق المعرفة.
- متابعة إدخال التطورات الحاسوبية والبرمجية على العمل الإداري، ورصد كوادر بشرية لذلك وتحفيزها.
- تقديم حوافز معنوية ومادية إيجابية لموظفي الجامعة الذين يطبقون معارفهم الجديدة التي يحصلون عليها من التدريب والاطلاع، وليتم ذلك تحتاج الجامعة لنظام رقابة لتحديد من يستحق ذلك من الموظفين.

١١. دراسة عبابنه والجبال (٢٠١٩) بعنوان "مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية

السنة التحضيرية بجامعة حائل".

هدفت الدراسة الحالية الكشف عن مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية السنة التحضيرية بجامعة حائل. وتكونت عينة الدراسة من جميع رؤساء الأقسام وأعضاء الهيئة التدريسية في كلية السنة التحضيرية بجامعة حائل، والبالغ عددهم (٣٤١)، حيث بلغ عدد الذكور (١١٣)، بينما بلغ عدد الإناث (١١٩)، وذلك خلال العام الدراسي (٢٠١٧-٢٠١٨) ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي المسحي، وتم تطوير الاستبانة كأداة للدراسة تكونت من (٢٤) فقرة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى تطبيق لمستوى تطبيق ظاهريا فقرات الاستبانة ككل على عينة الدراسة جاءت بمستوى متوسط، وأن هنالك تباينا للإدارة الإلكترونية لدى رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس بحسب متغيرات الدراسة، وإلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية لدى رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس تعزى الأثر الوظيفية، ووجود فروق دالة إحصائية تعزى الأثر الجنس وجاءت الفروق لصالح الذكور، تعزى الأثر الرتبة الأكاديمية ووجود فروق دالة إحصائية وجاءت الفروق لصالح رتبة أستاذ مشارك فما فوق. وفي ضوء النتائج المذكورة تم

اقترح عدد من التوصيات منها ضرورة توعية جميع العاملين وأعضاء هيئة التدريس بدور الإدارة الإلكترونية وأهميتها، وتطوير البرامج التدريبية وفق احتياجاتهم للعمل في ظل الإدارة الإلكترونية.

١٢. دراسة المرزوقي (٢٠١٩) بعنوان "واقع الإدارة الإلكترونية في جامعة جدة وأثرها على

التطوير التنظيمي

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الإدارة الإلكترونية في جامعة جدة وأثرها على التطوير التنظيمي، وذلك من خلال دراسة ثالثة محاور في التطوير التنظيمي: تطوير الهيكل التنظيمي، تنمية الموارد البشرية، توظيف تكنولوجيا المعلومات في الجامعة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة، وطبقت على عينة عشوائية من الإداريين والإداريات بجامعة جدة في المملكة العربية السعودية حيث كان عدد الذين استجابوا الاستبانة ٦٠ فرداً، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأفراد العاملين في جامعة جدة مدركين مزايا الإدارة الإلكترونية، وأنهم على معرفة بالتطبيقات الإلكترونية المتوفرة بالجامعة مثل البريد الإلكتروني، وبرامج الدرجات، كما أن هناك عقبات حالت دون تطبيق الإدارة الإلكترونية منها نقص الإمكانيات البشرية والفنية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية، وأوصت الدراسة إلى تطوير أنظمة المعلومات الإدارية المحوسبة بحيث تغطي كافة الجوانب الإدارية، التركيز على تطوير التطبيقات الإلكترونية المتوفرة وربطها بالعاملين بجامعة جدة بشكل مستمر بما يتناغم مع تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

١٣. دراسة بن سويلم (٢٠١٩) بعنوان "واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم

العام الحكومية للبنين في محافظة الدلم بالمملكة العربية السعودية".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومقترحات تطبيقها لدى قادة المدارس ووكلائها بمحافظة الدلم. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع المعلومات. تم توزيعها على جميع مجتمع الدراسة: قادة ووكلاء مدارس التعليم العام الحكومية- بنين- بمحافظة الدلم بمراحلها المختلفة وعددهم (٤٥) قائداً ووكيلاً منهم (٢٩) قائداً و(١٦) وكيلاً.

وأظهرت النتائج: حصول تطبيق الإدارة الإلكترونية لدى قادة المدارس بمحافظة الدلم على متوسط عام (٤,٤٦ من ٥) بتقدير (متوسطة) وحصل محور المعوقات على متوسط عام (٤,٠٢ من ٥) بتقدير (عالية) وفي مقدمتها: كثرة الأعباء الإدارية على قائد المدرسة، وقلة المخصصات المالية لدعم تطبيق الإدارة الإلكترونية. وحصل محور المقترحات على متوسط عام بتقدير (عالية) وفي ضوء النتائج تم تقديم جملة من التوصيات والمقترحات، أهمها: ضمان أمن وحماية المعلومات الإلكترونية، والتقليل من المركزية في صنع القرارات التربوية، ووضع خطة استراتيجية تقنية قابلة للتطبيق، وتطوير اللوائح والأنظمة للعمل في المؤسسات، وتكثيف الدورات والبرامج في مجال الإدارة الإلكترونية.

١٤. دراسة الأقرع (٢٠٢٠م) بعنوان " دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي لدى

العاملين في المؤسسات الحكومية العاملة في محافظة قلقيلية".

تتمحور هذه الدراسة حول " دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي لدى العاملين في المؤسسات الحكومية، العاملة في محافظة قلقيلية "، وتهدف إلى التعرف على واقع الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية، في محافظة قلقيلية، وأثرها في الأداء الوظيفي، والتعرف بلغ أثر المتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي) نحو دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي لدى العاملين في المؤسسات الحكومية العاملة في محافظة قلقيلية، وتكمن أهمية هذه الدراسة في جدية وحيوية موضوع هذه الدراسة وندرته في البحوث والدراسات في مجال الإدارة الإلكترونية لكونها مفهوما جديدا وحيويا ظهر نتيجة تحولات وتطورات يشهدها العالم منذ فترة التطور التكنولوجي والإلكتروني ، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي والاستبانة، إضافة إلى الأدبيات والدراسات ذات الصلة، وتكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في المؤسسات الحكومية في محافظة قلقيلية وعددهم (٣٥٠) ، وأجريت على عينة قوامها (١٩٠) من العاملين في المؤسسات الحكومية في المحافظة، في العام ٢٠١٩م، وقد تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وقدمت الدراسة عدة توصيات، كان من بينها، ضرورة الانتقال نحو الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية، نظرا لأهميتها في رفع مستويات الأداء، وتعزيز كفاءة العمل الإداري، إضافة إلى أهمية توفير المستلزمات المالية والمادية الداعمة لبيئة الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية، وتحديث الأنظمة الإدارية والتعليمات المتعلقة بها بما يتناغم مع تطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية، مع ضرورة موازنة البيئة القانونية في المؤسسات الحكومية بما يتلاءم مع

تطبيق الإدارة الإلكترونية، وأن يكون التحول للإدارة الإلكترونية تدريجياً مع نظام للمتابعة والتقييم، ومؤشرات قياس لضمان جودة التحول، ومواجهة التحديات، ومعالجة الانحرافات إن وجدت.

الدراسات التي تناولت متغير تنميته وتطوير المشاريع الحكومية والاستثمارية:

١. دراسة عريبات (٢٠١٦) بعنوان "أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو

الاقتصادي في الأردن دراسة تحليلية للفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)

هدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن، وكذلك إلى قياس أثرها على النمو الاقتصادي في الأردن. و استخدمت الدراسة نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM). وتوصلت الدراسة إلى أن حد الخطأ (CointEq1) يساعد على تفسير التغيرات في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويشير ذلك إلى وجود عالقة سببية طويلة الأجل. كما أن النتائج دلت على وجود عالقة توازنه طويلة الأجل بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وباقي متغيرات الدراسة.

ولدراسة العالقة في المدى القصير بين المتغيرات وتحديد تأثير كل متغير لوحده تم استخدام اسلوبي تحليل مكونات التباين (Decomposition Variance) ودالة الاستجابة الفورية (Function Response Impulse). وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بالاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث يتضح أنه خلال السنة.

الثانية كانت التغيرات في الاستثمارات الأجنبية المباشرة تفسر حوالي (٦٢٦٣) من تنبؤ الخطأ في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويلاحظ أن هذه النسبة تزداد في السنوات اللاحقة حتى تصل إلى حوالي (٦٢ %) في السنة العاشرة، مما يشير إلى قوة تأثير التغير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن التغيرات في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تفسر حوالي ٢٢٩ من تنبؤ الخطأ في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنة الأولى وهذه النسب تزداد في السنوات اللاحقة حتى تصل إلى حوالي (٦٣)

في السنة العاشرة، وهذا يدعم النتائج التي تم الحصول عليها في اختبار السببية الذي يبين عالقة ثنائية الاتجاه (direction-bi) بين المتغيرين.

وأوصت الدراسة العمل على تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية الن ذلك من شأنه المساهمة في النمو الاقتصادي في المملكة من خلال دراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية. و الالتزام بسياسة واضحة وطويلة المدى بشأن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، لتفادي التذبذبات الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات العربية والأجنبية في المملكة خلال الفترة السابقة.

ونشاء مكاتب العمل على توضيح الآليات والفرص الاستثمارية في المملكة عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات الدولية، والفرعية لمؤسسة تشجيع الاستثمار في الدول ذات الشركات العالمية الكبرى.

٢. دراسة ارشيد، (٢٠١٧) بعنوان " اثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على أداء

المصارف السعودية

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات الاستثمار في الأجهزة، والاستثمار في البرمجيات SW وعدد أجهزة الصراف الآلي على أداء المصارف السعودية المدرجة في السوق المالي، وفقا لمقاييس الأداء، والتي تشمل العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، اظهرت المراجعة الأدبية للدراسات ذات العالقة وجود عالقة ايجابية بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات بعناصرها الثلاثة والعائد على الأرباح وقد شملت الدراسة جميع المصارف السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي خال الفترة ٢٠١٢-٢٠٠٦، وباستخدام الانحدار المشترك نموذج البيانات المجمع تم تحليل بيانات الدراسة التي تم الحصول عليها من موقع تداول والتقارير السنوية للمصارف السعودية وقد تم التوصل إلى وجود أثر ايجابي للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات الاستثمار في الأجهزة، والاستثمار في البرمجيات وعدد أجهزة الصراف الآلي على أداء المصارف السعودية، وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها ضرورة تكثيف المصارف بشكل خاص والشركات بشكل عام، من عمليات الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات نظرا لأهميتها في تحسين الخدمات وزيادة الأداء المالي.

٣. دراسة الحموري ، (٢٠١٧) بعنوان "دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة

في تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة لتنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة بتصميم استبانة " دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة لتنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية" تكونت أداة الدراسة من (٢٤) فقرة توزعت على ثلاثة مجالات، وهي: المجال الاقتصادي، المجال الاجتماعي، والمجال النفسي الانفعالي. تكون مجتمع الدراسة من جميع النساء المستفيدات من برامج المشروعات الصغيرة، والبالغ عددهن (٩٤) امرأة، حسب إحصائيات معهد ريادة للمشاريع المنفتحة من الدورات (١-٢-٣) للفصل الثاني للعام الجامعي ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ. وتكونت عينة الدراسة من (٧٨) مستفيدة، تم اختيارهن بالطريقة العشوائية المتيسرة، ويشكلن ما نسبته ٩٨.٨٢% من مجتمع الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن المجال النفسي الانفعالي احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي ٩.٤٠، وانحراف معياري ٧٥.٠، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة عند جميع مجالات دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة لتنمية المجتمعات المحلية فزي المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير الفئة العمرية وفي ضوء نتائج الدراسة، فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، منها:

- دعم القطاع الخاص والمستثمرين للمشاريع النسائية الصغيرة وذلك لزيادة دعم وتمويل وتحفيز الإنتاج المحلي المتأني منها.
- إخضاع صاحبات المشاريع الصغيرة ذوات المستوى العلمي المتدني لبرامج تدريبية تشمل النواحي الإدارية والمالية الخاصة بكل مشروع.

٤. دراسة القرني ، (٢٠١٧) بعنوان "مشاكل مشاريع شقق التمليك من مرحلة التطوير

إلى مرحلة التشغيل – مكة المكرمة – حالة دراسية

يهدف هذا البحث إلى التعرف إلى المواقف التي تواجه شقق التمليك في مكة المكرمة من وجهة نظر المطورين العقاريين والجهات الحكومية ذات العلاقة، حيث قام الباحث بمقابلة عدد من المطورين العقاريين وبعض

مسؤولي الجهات الحكومية، وسوف يتم مقابلة ملاك الشقق والتعرف إلى آرائهم في بحث آخر، واعتمد البحث على المنهج الوصفي لجميع وتحليل البيانات، وتم استخدام المقابلة شبه المقتنة أداة رئيسية لجمع البيانات، حيث احتوت هذه الاستبانة على مجموعة من الاسئلة التي تحقق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته و تم تحليلها تحليلًا نوعيًا.

وأظهرت النتائج ان شقق التمليك في مكة المكرمة تواجه مجموعة من العوائق، ومن أهمها: تدني جودة بعض مشاريع شقق التمليك وكثرة المشاكل التي تحدث فيها، وهي في الغالب تخص بعض المطورين الذين هدفهم الربح على حساب الجودة، كذلك تعد الجهات الحكومية المسؤولة عن إنشاء وفرز مشاريع شقق للعقار، وتعد هذه المشكلة من أهم العوائق التي تواجه شقق التمليك في مرحلة التشغيل. وخرج البحث بعدد من التوصيات سوف تساهم في حل هذه العوائق وتساعد القائمين على قطاع الإسكان في المملكة العربية السعودية من اتخاذ القرارات المناسبة لهذه العوائق.

٥. دراسة معمري والسالي (٢٠١٨) بعنوان "نحو الاستفادة من التجارب العربية

الرائدة في الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر لتحقيق التنمية المستدامة"

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان واقع الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر خلال الفترة الحالية في ظل الظروف الراهنة، من خلال إبراز أهم المعوقات التي حالت دون تشجيع الاستثمار في قطاع الطاقات البديلة، والوقوف على أهم التجارب الناجحة في هذا القطاع، وإمكانية الاستفادة من نقاط قوتها في تطوير الاستثمار في هذا المجال. فخلصنا إلى أن قطاع الطاقات المتجددة مازال يعاني من سوء استغلال نظرا لمعوقات سياسية، أمنية واقتصادية، كما توصلنا إلى أنه إذا ما أرادت الجزائر استغلال الموارد المتاحة لها في قطاع الطاقات البديلة، لا بد لها من أن تستفيد من التجارب العربية الناجحة، كتجربتي الإمارات المتحدة والسعودية الواعدتان، من خلال إنشاء معاهد مختصة بالبحث والتطوير في مجال العلوم وتكنولوجيا الاتصال في قطاع الطاقات المتجددة، وإطلاق استراتيجية متكاملة للطاقة تهدف تنويع المصادر الطاقوية واستغلالها بمثالية. إلى أنه في ظل هذه الظروف مازالت الجزائر تسعى جاهدة في تحسين الاستثمار في هذا المجال، من خلال تسخير كافة الامكانيات المادية، الطبيعية والمالية في سبيل جعل قطاع الطاقات المتجددة

مصدرا رئيسيا في تحقيق التنمية المستدامة، والبرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة لآفاق ٢٠٣٠ خير دليل على حتمية التوجه للاستثمار في الطاقات البديلة لهدف تحقيق التنمية الشاملة، وكحل للخروج من التبعية الاقتصادية تدريجيا في ظل الاعتماد على قطاع الطاقات التقليدية.

٦. دراسة أحلام وزبير، (٢٠١٨) بعنوان "أثر الحوكمة في تفعيل القرار الاستثماري في

أسواق رؤوس الأموال"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الحوكمة في تشجيع الاستثمار في أسواق رؤوس الأموال، من خلال تحقيق أفضل مستويات الجودة في المعلومات المحاسبية من حيث الملائمة والمصدقية والقابلية للمقارنة وزيادة الفهم والتفسير في ضوء احتياجات بيئة الاستثمار، بالإضافة إلى تحقيق أفضل مستويات الاكتمال في هذا المحتوى من المعلومات والإفصاح الحيادي عنها وتخفيض عدم تماثلها لكافة الأطراف. ويعتبر المستثمرون أكثر الأطراف المرتبطة بالشركة تعرضا للمخاطرة، حيث أنهم أهم الأطراف التي تجني مكاسب في حال نجاح الشركة وفي نفس الوقت أكثرهم تحملا للخسائر في حال فشل الشركة، لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمرتقبون إلى المعلومات بصفة مستمرة لتمكينهم من تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بتوظيف مواردهم.

٧. دراسة الحنيطي (٢٠١٩) بعنوان "استثمار المصارف الإسلامية في المشروعات

الصغيرة والمتوسطة

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مساهمة المصارف الإسلامية في الاستثمار وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعلى دور المصارف الإسلامية في تنميتها، وكذلك المساهمة في تمويل مشاريع تنمية مستقبل، وكيف يمكن للمصارف الإسلامية أن تستثمر في هذه المشروعات. تناولت الدراسة بداية مفهوم المصارف الإسلامية وأسسها، لتطرح بعد ذلك معالم وأسس البديل الإسلامي لاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد توصل البحث إلى جملة من المميزات الإيجابية للأدوات المالية الإسلامية في الاستثمار المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في طرح حلول مناسبة لها. توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات ومن أهم تلك النتائج ما يلي:

- إن القواعد الأساسية الثابتة التي يقوم عليها المصرف الإسلامي والمتمثلة بتحريم التعامل بالربا والدعوة إلى مبدأ المشاركة الغنم والغرم، بديلاً عن الغنم المضمون المتمثل والواضح في الفائدة الربوية المحددة والثابتة لقادر على إقامة نظام اقتصادي عادل.
- توصي الدراسة من خلال هذا الجهد المتواضع إلى جملة من التوصيات يمكن تلخيصها بما يلي:
- العمل على نشر ثقافة الابتكار وتدريب العاملين على آليات التفكير الإبداعي ووسائله وأدواته للانتقال إلى منتجات مالية إسلامية.
- العمل على توفير أسواق مالية إسلامية كفؤة تتميز بالعمق والاتساع عبر الطرق الاقتصادية المناسبة والمشروعة.
- قيام السلطات الحكومية بوضع القوانين والتشريعات لتنظيم تداول الأدوات المالية الإسلامية.
- تشجيع الأبحاث والدراسات وكل ما من شأنه تطوير المنتجات والابتكار أدوات الاستثمار الإسلامي.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع بعض من الدراسات السابقة في تناول واقع الإدارة الإلكترونية بالشركات الاستثمارية بمدينة جدة كما تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها أيضاً لموضوع مظاهر قصور وخلل عند تطبيق الإدارة الإلكترونية. كما اتفقت أيضاً مع الدراسات السابقة في البحث عن المستلزمات الضرورية في تطبيق الإدارة الإلكترونية بالاستثمارات بشتى أنواعها.

أوجه الاستفادة والتميز من الدراسة الحالية:

- ستقدم الدراسة نموذجاً لتطبيق الإدارة الإلكترونية بالمشاريع الحكومية والاستثمارية من خلال المعاملات التي تقوم بها.
- ستقدم الدراسة نموذجاً لتطبيق عنصر الرقابة الإدارية الفعالة بالمشاريع الحكومية والاستثمارية.
- ستقدم الدراسة الحالية نموذجاً لكيفية تحقيق الإدارة الإلكترونية لعنصر الرقابة الإدارية الفعالة بالمشاريع الحكومية والاستثمارية.

- ستقدم الدراسة من خلال الإدارة الإلكترونية نموذجاً ناجحاً في ضبط الجودة الإدارية بالمشاريع الحكومية والاستثمارية؟.
- قدمت الدراسة نموذجاً لكيفية تطبيق الإدارة الإلكترونية وتطبيقها بالمشاريع الحكومية والاستثمارية أثر على العمليات الإدارية الروتينية بالمشاريع الحكومية.

المبحث الثاني : الاطار النظري

مفهوم الإدارة الإلكترونية:

يمكن اختصار مفهوم الإدارة الإلكترونية بجملة " إدارة بلا ورق " يوضح هذا المضمون عمليات استخدام التقنيات الإدارية الحديثة المختلفة من شبكات وأنظمة اتصال وبرامج من أجل إنجاز الأعمال الإدارية الروتينية إلكترونياً بأسرع وقت وأقل جهد وأكثر دقة ممكنة .

وتعرف الادارة الالكترونية بأنها عبارة عن منظمة إلكترونية متكاملة تقوم على استخدام فاعل لتكنولوجيا المعلومات والأنظمة والاتصالات لتحويل الأعمال الإدارية اليدوية إلى أعمال تتم إلكترونياً (عامر ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٨) .

وظائف الإدارة الإلكترونية:

إن الإدارة الإلكترونية نمط جديد من الإدارة ترك آثاره الواسعة على المنظمات والشركات ومجالات عملها والإدارة واستراتيجيتها ووظائفها. والواقع أن هذه التأثيرات لا تعود فقط إلى البعد التكنولوجي المتمثل بالتكنولوجيا الرقمية، وإنما أيضا إلى البعد الإداري المتمثل بتطور المفاهيم الإدارية التي تراكمت لعقود عديدة وأصبحت تعمل على تحقيق المزيد من المرونة الإدارية في التفويض والتمكين الإداري القائمة على الفريق. ويمكن القول أن الثورة الرقمية قد أدت إلى تغيرات عميقة وواسعة في بيئة الأعمال وأساليبها وطريقة تنظيمها ومصادر ميزتها التنافسية وغير ذلك الكثير، ويمكن ملاحظة هذه التغيرات من خلال ما يأتي:

- الانتقال من إدارة الأشياء إلى إدارة الرقميات.
- الانتقال من إدارة النشاط المادي إلى إدارة النشاط الافتراضي.
- الانتقال من الإدارة المباشرة وجها لوجه إلى الإدارة عن بعد.
- الانتقال من التنظيم الهرمي القائم على سلسلة الأوامر إلى التنظيم الشبكي.
- الانتقال من القيادة المرتكزة على المهام أو المرتكزة على العاملين إلى القيادة المرتكزة على

مزيج التكنولوجيا - الزبون.

- الانتقال من الزمن الإداري إلى زمن الانترنت .
- الانتقال من الرقابة (مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط) إلى الرقابة المباشرة أولاً بأول.
- الانتقال من قيادة الآخر إلى قيادة الذات .. الخ. (عبود، ٢٠٠٢، ص ١٣٤)

أهمية الإدارة الإلكترونية:

لقد أصبحت الإدارة الإلكترونية جزءاً أساسياً من واقع معاملات الحياة المعاصرة وذلك بعد أن تطورت نظم المعلومات والاتصالات المحلية والعالمية وكذلك بعد أن تطورت نظم حماية هذه المعلومات والاتصالات على شبكة الإنترنت ولقد إمتد تأثير الإدارة الإلكترونية ليغطي كل مجالات الحياة المعاصرة كما تبين أن هذه الإدارة بأسلوبها وتقنيها الحديثة توفر فرصاً كبيرة على مستوى المنظمات وكذلك المستوى القومي. (كتوعة، ٢٠٠٧، ص ٥٤٤)

وقد تنبّهت العديد من الإدارات الناجحة في المنظمات الرائدة إلى أهمية الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها هذه المنظمات وتكمن أهميتها فيما يلي:

- تحسين مستوى الأداء بصفة عامة.
- خفض التكاليف وزيادة الإنتاج في العمل.
- تسريع إنجاز الأعمال بالجودة المتوقعة.
- تسهيل عمليات التواصل والوصول لإنجاز الأعمال.
- تلافي السلبيات التي تحصل من خلال التعامل الورقي.
- الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة.

عناصر الإدارة الإلكترونية:

من أجل أن تدار الأنظمة والتطبيقات الإدارية المختلفة إلكترونياً بحيث تُلغي المفهوم المكاني والزمني والورقي فلا بد من الاعتماد على عناصر أساسية تتركز عليها هذه الإجراءات وهي كما يلي:

• الأجهزة والمعدات:

وتتمثل في المكونات المادية من شبكات وأجهزة حاسوب وخوادم ومراكز بيانات وملحقاتها وكذلك تشمل منظومة الاتصالات داخل المنظمة والبنية التحتية لها .

• النظم والبرمجيات:

وهي تعني الجانب الغير ملموس أو الذهني في تلك العمليات ومن أمثلة ذلك البرامج والتطبيقات وقواعد البيانات والبريد الإلكتروني وأنظمة الحماية والأرشفة الإلكترونية وأنظمة إدارة التطبيقات والنظم الإدارية المختلفة .

• وسائل الاتصال :

وهي النسيج التواصلي الإلكتروني الداخلي والخارجي بين المنظمات سواء كان ذلك عن طريق الإنترنت (Internet) أو عن طريق الارتباط بواسطة وسائل الاتصال المعلوماتي المتوفرة من خلال منظمات الاتصالات المعروفة .

• الكوادر البشرية :

وهم الطاقة البشرية التي صممت وأنشئت ونفذت تلك التطبيقات والنظم وهي بمثابة القلب النابض لكافة الإجراءات الإلكترونية سواء كانوا قيادات رقمية أو محللون أو مصممون أو تقنيون وهم بمثابة رأس المال الفكري لتلك العمليات . (ياسين، ٢٠٠٥، ص ٢٤)

أهداف الإدارة الإلكترونية:

من خلال التحول من الإدارة التقليدية إلى مجالات الإدارة الإلكترونية كان هناك أهداف تسعى لها المنظمات والهيئات التي تحولت أو تسعى للتحول إلى تقنيات الإدارة الإلكترونية وهذه الأهداف تختلف في مدى أهميتها باختلاف التجارب التاريخية للدول والمنظمات التي طبقت هذه التجارب، ومن أهم أهداف الإدارة الإلكترونية:

- تحقيق مستوى عال من الشفافية وذلك من خلال ما تقدمه من مستويات عالية من المعلومات العالية والدقة والموثوقية بطرق سهلة وسريعة .
- القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل انجاز الأعمال .
- تحسين استجابة الحكومات لاحتياجات المستفيدين من خلال تزويدهم بالمعلومات والحلول المكتملة.
- توفير المال والوقت والجهد من قبل المنظمات وبالتالي تقليل التكلفة وخفض المصروفات.
- زيادة الكفاءة وتحسين مستوى الخدمة المقدمة وجودتها في القطاعات الحكومية والأهلية التي تطبق مفهوم الإدارة الإلكترونية الحديثة .
- الاستغناء عن حفظ الأوراق الروتينية والاستعاضة عن ذلك بإدارة تلك الملفات (إدارة الملفات بدلاً من حفظها) .
- استعراض المحتوى بدلاً من قراءته .
- إحلال تقنيات البريد الإلكتروني بديلاً للمصادر والوارد .
- حل المشاكل مبكراً بدلاً من متابعتها.
- تقليص التعامل الورقي وإعادة تطوير الإجراءات الإدارية .
- التجهيز الناجح للاجتماعات (الساعي ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٩) .
- إلغاء العامل الزمني حيث لا وجود لفكرة توقف الأعمال نظراً لوجود عطلات أو إجازات والحد من ذلك بشكل كبير وذلك بسبب إمكانية إنجاز الأعمال إلكترونياً في أي وقت من خلال الوصول الإلكتروني للتطبيقات في أي وقت من اليوم.
- إلغاء عامل المكان إذ أن من أهداف الإدارة الإلكترونية تحقيق الوصول إلى الخدمات والعملاء والمستفيدين أين ما كانوا دون الحاجة إلى تواجد المستفيدين بنفس مكان تقديم الخدمة وذلك كما أسلفنا من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية وخدمات الويب بواسطة الشبكة العنكبوتية (الكيسي ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٠) .

آلية التحول إلى العمل الإلكتروني :

لتحقيق النجاح في عمليات الإدارة الإلكترونية فإنه يجب أن يكون هناك آلية ومراحل سليمة في الانتقال من الإدارة التقليدية الورقية إلى الإدارة الحديثة الإلكترونية . حيث لخص (القدوة، ٢٠٠٩ ، ص ١١٠) تلك الآلية التي يجب إتباعها في الانتقال السليم إلى الإدارة الإلكترونية وهي :

• قناة الإدارة العليا بالمنشأة بضرورة التحول الإداري الإلكتروني :

حيث ينبغي على المسؤولين في المنظمة أن يكون لديهم القناة التامة والرؤية الواضحة حيال ضرورة بدء تحويل جميع الإجراءات والمعاملات الورقية إلى إجراءات إلكترونية وأن يقدمون الدعم الكامل والإمكانيات المتاحة لعمليات التحول الإلكتروني .

• التخطيط والتدريب وتأهيل الموظفين :

الموظف هو العنصر الأساسي في التحول إلى الإدارة الإلكترونية لذا لابد من البدء في إجراءات تدريب منسوبي المنظمة التي ترغب في التحول الإلكتروني كون من سيقوم بإنجاز تلك الإجراءات هم القوى البشرية العاملة داخل المنظمة وذلك يتم عن طريق وضع خطط تدريبية لتأهيل الكوادر داخل المنظمة ومن ضمن ذلك تدريبهم أثناء العمل وما يسمى بـ (OJT) "On Job Training"

• تطوير إجراءات العمل داخل المنظمة:

إن سير العمليات داخل المنظمة أو ما يسمى بإجراءات العمل داخل المنظمة هي طريقة انسياب الإجراءات الإدارية داخل المؤسسة تحتاج إلى توثيق وتطوير كي تتوافق مع الإجراءات الأخرى ولكي لا يكون هناك تعارض في الإجراءات عندما يتم التحول إلى العمل الإلكتروني ويحدث ذلك في البداية من خلال تحديد وحصر لجميع إجراءات العمل في المنظمة وتحديد أولوياتها وأهمية كل إجراء ومن ثم تحديد كيفية سير العملية الإدارية للإجراء وعلاقته ببقية الإجراءات الأخرى وكيفية تنفيذ كل إجراء مع الأخذ في الاعتبار الحرص على عدم تداخل الإجراءات فيما بينها داخل النظام وكذلك تنفيذ الإجراءات بأسرع وأدق وسيلة وبأقل التكاليف .

• توفير البنية التحتية المناسبة للإدارة الإلكترونية :

البنى التحتية المقصود بها الجوانب المادية والوسائل المحسوسة والتي من خلالها يتم تنفيذ الإدارة الإلكترونية ومن أمثلة ذلك أجهزة الحاسوب والخوادم والشبكات والموزعات ووسائط التخزين ووسائل الاتصال بين المستخدمين ومراكز البيانات .

• توثيق المعاملات الورقية القديمة إلكترونياً :

ويتم ذلك بالبدا في تصنيف المعاملات الورقية الموجودة وتحديد أهميتها ومدى الاستفادة منها واستبعاد الأوراق الغير ضرورية والتي لا أهمية لأرشفتها إلكترونياً ومن ثم تبدأ عمليات المسح الضوئي الإلكتروني لهذه الملفات لتحويلها إلى مستندات إلكترونية يسهل الرجوع إليها عند الحاجة من قبل الأشخاص المصرح لهم بذلك ويتم تحديد آليات استرجاعها والبحث عنها .

• البدء في تصميم النماذج والتطبيقات إلكترونياً :

وخلال هذه المرحلة تتم عملية توحيد النماذج (Form) المستخدمة من قبل الإدارات والأقسام المختلفة في المنظمة وتصنيفها وبعد ذلك يتم تطبيق الإجراءات الإلكترونية تدريجياً على مراحل من خلال خطة تطبيق للإدارة الإلكترونية مرحلية حتى لا يتم فشل نتيجة الانتقال المفاجئ للجميع الإجراءات دفعة واحدة وإنما يتم تطبيق عدد من الإجراءات إلكترونياً وعند نجاح تلك الإجراءات يتم استكمال بقية الإجراءات الى أن تكتمل جميع الإجراءات في المنظمة إلكترونياً .

مميزات الإدارة الإلكترونية:

هناك العديد من المميزات للإدارة الإلكترونية الرقمية منها :

- تتميز الإدارة الإلكترونية بأنها الأسلوب الأكثر فعالية وكفاءة لتسيير العمل الافتراضي من حيث التخطيط والتنفيذ والرقابة.

- تتميز الإدارة الإلكترونية بخاصية القدرة على تحسين الفعالية التشغيلية من خلال الاستثمار الأمثل لأرقى التقنيات المتاحة والعقول الرقمية المدربة والخبيرة .
- القدرة على تحقيق أعلى درجات السرعة ورشاقة الحركة والمرونة العالية التي تتجسد بتوفير أي شيء وفي أي وقت ومكان وبأي طريقة .
- تمتلك الإدارة الإلكترونية ثقافة راسخة تقوم على شفافية المعلومات والندية والتنافسية بين العاملين .
- تتميز أيضا بقدرتها على تقليص التكاليف وتعزيز الأداء وتحسين مستويات جودة الخدمات المقدمة (العلاق، ٢٠٠٥، ص ٢٠) .

كما تتميز الإدارة الإلكترونية بأنها إدارة موارد معلوماتية تعتمد على الإنترنت وشبكات الأعمال تميل إلى تجريد وإخفاء الأشياء وما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس المال المعلوماتي – المعرفي - الفكري هو العامل الأكثر فاعلية في تحقيق أهدافها والأكثر كفاية في استخدام مواردها في حين تتميز الإدارة التقليدية بأنها إدارة أشياء أي موارد مادية تخفي خلفها كل ما يتعلق بالمعلومات إلى الحد الذي لم يكن بالإمكان الحديث عن رأس المال المعلوماتي – الاجتماعي – الفكري إلا في أضيق الحدود.(نجم، ٢٠٠٤م، ص ١٢٦)

متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية :

من المهم للمنظمات التي ترغب في تطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية الحديثة أن تحقق متطلبات أساسية وآلية معينة لتنفيذ تلك التعاملات الإدارية الإلكترونية ويأتي هذا من خلال معرفة مدى جاهزية هذه المنظمات من الناحية الفنية والإدارية والقوى البشرية والبنا التحتية الحديثة التي تدعم تطبيق مثل هذه التعاملات وكذلك وضع الخطط اللازمة لتنفيذ تلك المتطلبات.

أولاً: متطلبات إدارية :

حيث أن وجود الإدارة الفاعلة الداعمة للتطوير والمتقبلة لاستراتيجية التغيير تعتبر من المتطلبات الهامة في هذا السياق كما أن وجود كوادر قيادية مؤهلة يعزز قدرة المنظمات على تحقيق التحول الإلكتروني بسهولة

ويسر كما يجب أن يكون هناك إجراءات إدارية متميزة تخطط وتنظم آلية التحول الإداري الإلكتروني من خلال إزالة العوائق البيروقراطية الإدارية وتجديد أساليب العمل الإداري الحديث بما يتلاءم مع التعاملات الإلكترونية الحديثة كما أن وجود رؤية مستقبلية واضحة للتحول الإداري الحديث يعزز من نجاح التحول نحو التعاملات الإلكترونية .

ثانيا : متطلبات تقنية :

إقامة مشاريع الإدارة الإلكترونية يتطلب وجود البنية الأساسية الحديثة الداعمة لمثل هذه المتطلبات بما في ذلك شبكات الاتصال وأنظمة المعلومات والأجهزة والمعدات الضرورية وكذلك وسائل الاتصال الحديثة ذات الاعتمادية العالية من حيث توفير الاتصالات الإلكترونية المستمرة دون انقطاع وتوفير الإمكانيات اللازمة للتواصل مع الوسائط الاتصالية الأخرى من الشبكات العنكبوتية والهواتف الرقمية بطرق متكاملة وكذلك وسائل الدعم التقني اللازم من صيانة وتطوير وتشغيل وتدريب لضمان تحقيق التكامل التقني اللازم .

ثالثاً : متطلبات بشرية :

يعتبر وجود العنصر البشري المؤهل في منظمات الإدارات الإلكترونية عاملاً رئيسياً في نجاح هذه التجارب حيث بدون وجود كوادر بشرية مؤهلة لن تتمكن المنظمات من تفعيل تلك الخدمات الإلكترونية وتدريب العاملين في القطاع الإداري المستهدف كما يجب تأهيل وتدريب وإستقطاب كافة الكوادر البشرية المؤهلة والتي من شأنها التعامل السريع مع المتغيرات التقنية الحاصلة وأيضاً وضع خطط تطوير الكوادر البشرية والذي من شأنه أن يجعل القوى البشرية العاملة مواكبة للتطورات الحاصلة في تلك المجالات . (غنيم، ٢٠٠٤، ص ١١٥)

رابعاً : متطلبات مالية:

من المهم وجود ميزانيات وإعتمادات مالية كافية لتحقيق متطلبات التطبيقات الإدارية الإلكترونية حيث أن مشاريع الإدارة الإلكترونية تعتبر باهظة التكاليف من حيث المتطلبات التقنية والبشرية والمعلوماتية فوجود التمويل الكافي لمثل هذه المشاريع يعزز من إمكانيات نجاحها ويؤدي إلى تلافي توقف مثل تلك المشاريع نظراً لعدم وجود الميزانيات والمخصصات المالية الكافية .

خامساً : متطلبات أمنية :

أن تطور التقنية في العالم بصفة متسارعة يجعل من إختراق تلك التطبيقات أمر ذو احتمالية عالية لدوافع السرقة أو التدمير أو الحصول على المعلومات وهذا يتطلب أساليب وإجراءات دفاعية مضادة لتلك المجالات وتطبيق منظومات حماية وجدر تؤدي إلى حماية هذه الأنظمة من العبث أو الإختراق لذا يجب تطبيق سياسات وإجراءات أمن المعلومات التي تكفل وجود تلك المعلومات في مكان آمن حيث أن الهاجس الأمني لدى القائمين على تلك التطبيقات يعتبر من أهم المتطلبات التي يجب توفيرها لنجاح الإدارة الإلكترونية . (الساعي، ٢٠٠٥، ص ٥٣)

معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية :

• غياب الرؤية والهدف :

يشير العلاق (٢٠٠٦ م) إلى أن معرفة الرؤية مهمة خصوصا عندما تكون المنظمة في حالة إنتقالية ؛ فالعاملين بحاجة إلى معرفة الأهداف الرئيسية للمنظمة خصوصا رسالتها ورؤيتها لأن لهذه الرسالة والرؤية تأثيرها على المنظمة حاضراً ومستقبلاً ويضيف العلاق (٢٠٠٦ م) أن تغيير ثقافة المنظمة للأفضل يمثل تحدياً حقيقياً وعلى الإدارة الفاعلة تحمل مسؤولية التواصل والاتصال مع بيئاتها الداخلية والخارجية .

• الإجراءات والأساليب الروتينية :

كذلك هناك معوقات تتعلق بالإجراءات والأساليب الإدارية تشكل البيروقراطية والإجراءات الروتينية لدى عدد كبير من المنظمات عائقاً رئيسياً عند تطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية والتي تقوم باعتبارها منهج إداري حديث على تبسيط الإجراءات وكافة المعاملات الإدارية والعمل على أساس من الشفافية والمساواة. (المسعودي، ٢٠١٠، ص ٥١).

• ضعف البنية التحتية الأساسية لنظم البيانات:

تفتقر العديد من الدول والمنظمات إلى البنى الأساسية التي تمكنها من استخدام التكنولوجيا وأدوات الاتصال ويتطلب الأمر تخطيطاً دقيقاً لدعم تطوير تلك البنى وفق استراتيجيات منظمة.

- غياب الصيغة القانونية للتعاملات الإلكترونية:

ما زالت القوانين المتعلقة بالتعاملات الإلكترونية عبر الشبكات طور النقاش والإقرار وينبغي تطوير السياسات والقوانين والتشريعات حول الوضع القانوني للمعاملات الإلكترونية والتوقيعات الرقمية والمسئولية القانونية في هذه التعاملات الإلكترونية.

- عدم توافر الموارد اللازمة لتمويل هذه المشاريع :

عدم وجود موارد مالية كافية لتغطية تكاليف البرامج الحكومية والبنى الأساسية والقوة البشرية يؤدي إلى وجود تأخير وتوقف لمثل هذه المشاريع .

- ضعف ونقص في مستوى الكوادر:

تتطلب الإدارة الإلكترونية وجود كوادر بشرية وفرق عمل منظمة ومدربة ومؤهلة من حيث السلوك.

- مقاومة التغيير:

يلجأ بعض العاملين في الإدارات التقليدية الورقية والذين لا يرغبون في التحول إلى الطرق الحديثة في الإدارة الإلكترونية إلى مقاومة تطبيق مثل هذه التقنيات خشية على مستقبلهم الوظيفي أو لعدم وجود إمكانيات لديهم لمواكبة التطبيقات الحديثة للإدارة الإلكترونية .

- نقص التوعية المعلوماتية:

ويرى (قنديل والسامرائي، 2012) بأن مجتمعاتنا لازلت غير جاهزة تماماً من حيث الإلمام والوعي المطلوب من حيث التطورات التكنولوجية الحديثة ومعرفة أسرار تلك التقنيات وهذا يعود الى عدم متابعة التطورات في مجال أنظمة المعلومات ووجود وسائل اتصالات ضعيفة من حيث دعم التواصل مع المجتمعات المتطورة في هذه المجالات.

- العائق اللغوي:

ويرى (داود، 2002) أنه بالرغم من انخفاض تأثير عائق اللغة في السنوات الأخيرة نظراً للتطور الحاصل لدى مؤهلات الكوادر البشرية في مجتمعاتنا إلا أنه لازال استخدام اللغة الانجليزية في غالبية التطبيقات والأنظمة المستخدمة يشكل عائقاً بصفة متفاوتة لدى العاملين في الإدارة الإلكترونية.

تعريف ونشأة وأهداف ودوافع الاستثمار:

لم يكن الاستثمار معروفا قديما، بالشكل او بالمستوى المعروف في وقتنا الحاضر. ولقد ازدهرت علميات الاستثمار في الفترة من الخمسينات وحتى بداية السبعينات، من القرن الماضي تحت تأثير ايدولوجية التنمية الساندة آنذاك. وباعتبار أن اغلب دول العالم باستثناء الصناعية منها فهي دول سائرة في طريق النمو في فترة اواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين وتمتلك ثروات بشرية وطبيعية هائلة، فتسارعت الدول وشركاتها بالحصول على امتيازات استثمارية للتنقيب عن هذه الثروات وذلك عن طريق مشاركة الحكومات الوطنية لتلك الدول او عن طريق دفع مبالغ مالية مقابل استثمار تلك الثروات.

تلخيص مفهوم الاستثمار بوجه عام بأنه:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار، عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين، إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه. فيقوم الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل. وعموما يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة، من وسائل إنتاج ومعدات رأسمالية، من أجل خلق سلع وخدمات جديدة، وكذا المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، بهدف تلبية حاجيات المستهلكين. وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة، يكون مستعدا أيضا لتحمل درجة معينة من المخاطرة.

المفاهيم المختلفة للاستثمار:

يعرف الاستثمار بأنه "التعامل بالأموال للحصول على الأرباح"، وتستخدم الشركات مجموعة من الأدوات لجذب المزيد من الاستثمارات، على مبدأ إنه كلما زاد عدد المستثمرين ارتفعت قيمة أسهم الشركة، وبالتالي زيادة قيمة الشركة. والاستثمار المؤسسي يقصد به (البنوك، شركات التأمين، صناديق وشركات الاستثمار، وصناديق التقاعد وغيرها) وهي بحكم التعريف عبارة عن نسبة التملك من غير المستثمرين المؤسسين الأفراد. (الذنيبات، ٢٠١٩،

ص ١١٨)

ويقصد بالاستثمار عمومًا اكتساب الموجودات المادية والمالية المتاحة في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية أو مادية أو معنوية مستقبلية للمستثمر والمجتمع فقد تكون مالية تتمثل في شكل أرباح للمستثمر ومن خلالها تصب لمصلحة الدولة من خلال زيادة معدل الانتاج والفرص التصديرية وانخفاض نسبة البطالة وزيادة القوة الشرائية للعملة المحلية ومنها ارتفاع مستوى معيشة الفرد والمجتمع.(مراد، ٢٠١٥، ص ١٣٩)

وهناك ثلاثة مفاهيم مختلفة للاستثمار يذكرها الباحثين كما يلي:

أ- المفهوم المحاسبي للاستثمار:

تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية، والقيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة، اشترتها أو أنشأتها المؤسسة، لا من أجل بيعها، بل استخدامها في نشاطها لمدة طويلة. إذن الاستثمار المحاسبي هو كل سلعة منقولة أو عقار، أو سلعة معنوية (خدمة)، أو مادية متحصل عليها، ومنتجة من طرف المؤسسة. وهو موجه للبقاء مدة طويلة ومستمرة في المؤسسة.

وحسب المنظور المحاسبي للاستثمار، هو عبارة عن اكتساب للمؤسسة يسجل في جانب الأصول من الميزانية، تسجل تحت الصنف الثاني، وهو يشمل ما يلي:

- الاستثمارات المادية (أراضي، مباني، خدمات، تجهيزات، لوازم، عتاد).
- الاستثمارات المعنوية (محلات تجارية، براءات، العلامات التجارية، المصاريف الإعدادية....). (جمعة،

١٩٨١، ص ٦٨)

ب- تعريف الاستثمار من الناحية الاقتصادية:

يعد الاستثمار عنصراً رئيسياً في النشاط الاقتصادي لما له من مكانة بارزة في نظرية الدخل والتشغيل، فالاستثمار مصدر للتوسع في الطاقة الإنتاجية من ناحية، وجزء مهم من الطلب الكلي من ناحية أخرى لذلك كان لزاماً على الاقتصاديين أن يضعوا تعريفاً محدداً لهذا النشاط المهم. لقد اصطلح الاقتصاديون الكليون على أن الاستثمار هو إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية في المجتمع بقصد زيادة الناتج في الفترات التالية أو هو مجموع الإضافات

الصافية من المنتجات الرأسمالية إلى الثروة القومية، أي مجموع المنتجات التي لا تستهلك خلال فترة حساب الناتج القومي، بل تضاف إلى الثروة القومية أو إلى رصيد المجتمع من رأس المال.

كما ذهب فريق آخر منهم إلى القول بأنه تحويل المدخرات إلى أصول رأسمالية ، أي إلى عدد وآلات ومبان (عبد المولى، ١٩٧٧، ص ٢٨٨)، ويتضمن الاستثمار بهذا المعنى الإنفاق الرأسمالي لإنشاء مشروعات جديدة أو استكمال مشروعات قائمة ، وكذلك الأموال التي تنفق من أجل الامتلاك الكلي أو الجزئي لمشروع قائم عن طريق الشراء المباشر له أو شراء أسهم له.

نلخص مما تقدم إلى أن الاستثمار بالنسبة إلى الاقتصاديين هو عملية من عمليات استغلال رأس المال بهدف تحقيق عائد وفائض مالي. والحقيقة أن الاقتصاديين لم يتفقوا على تعريف جامع لعملية الاستثمار بحيث تستشف منه عناصر هذه العملية وأركانها. وإنما اكتفوا بتعريف الهدف من عملية الاستثمار وهو تحقيق الربح.

ج-تعريف الاستثمار من الناحية القانونية:

أما تعريف الاستثمار من الناحية القانونية فنجد أن رجال القانون قد اختلفوا أيضا فيما بينهم بشأن وضع تعريف محدد واضح للاستثمار الأجنبي. فذهب بعضهم إلى القول إن الاستثمارات الأجنبية بالمعنى الواسع تشمل جميع حركات رؤوس الأموال بين الدول بعضها مع بعض، سواء أكانت أموالا قصيرة الأجل أم طويلة الأجل، ويغلب عليها طابع الاستمرار، وتكون في الغالب مصحوبة بنية إعادة تحويل رأس المال مع عائده في أية صورة كانت ربحاً أو فائدة أو حصصاً. (يسيم، ١٩٧٢، ص ٥٦)

بينما عرفه بعضهم الآخر بقوله إنه تقديم الأموال المادية والمعنوية من شخص طبيعي أو معنوي لا يحمل جنسية الدول المضيفة للمساهمة المباشرة أو غير المباشرة في مشروع قائم أو سيتم انشاؤه للقيام بنشاط اقتصادي ما خلال مدة معقولة من الزمن. (عبد الرحمن، ١٩٩٠، ص ٤)

ويعرفه فريق ثالث بأنه انتقال عوامل الإنتاج عبر الحدود الدولية للمساهمة في الاستغلال الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبقصد تحقيق ربح نقدي متميز. (جمعة، ١٩٨١، ص ٦٨)

د- المفهوم المالي للاستثمار:

يعرف الاستثمار من المنظور المالي على أنه: " كل النفقات التي تولد مداخل جديدة على المدى الطويل. والممول يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الأجل) " وهذا التعريف يشترك مع التعريف المحاسبي، في أنهما يركزان على عامل الزمن طويل المدى. (غانم، ٢٠١٤، ص ٦٨)

نشأة الاستثمار:

البداية العالمية للاستثمار:

بدا تاريخ الاستثمار في العالم بتطور نوعية الاستثمار في الدول النامية لفقر هذه الدول وامتلاكها مقومات لا تستطيع استغلالها ، وعرف هذا دوليا بالاستثمار الاجنبي أو وذلك عن طريق مشاركة رأس المال الاجنبي لرأس المال الوطني هذا من ناحية، بل ذهب اغلب التشريعات في الدول النامية الى سن القوانين التي تجذب رؤوس الاموال المحلية مستغلة هذه الاستثمارات في قيام مشاريع خدمية. واما الاستثمار الاجنبي فلم يكن يلقي بالا كبيرا للاستثمار في الخدمات صحية كانت أم تعليمية إنما كانت أهم وجهاته هي الاستثمار في صناعات جديدة بالدول النامية واستصلاح الاراضي الزراعية والمشروعات الاسكانية في بعض الدول. ومما سبق نلاحظ ان اساس الاستثمار مبني على نقطتين هامتين وهما:

أولاً: استغلال الثروات الطبيعية للدول النامية او السائرة في طريق النمو.

ثانياً: ايجاد اسواق جديدة للشركات الصناعية الكبرى لتصريف منتجاتها.

وبعد اكتشاف ثروات طبيعية هائلة في الدول النامية اتجهت اغلب الحكومات لمحاولة تطوير نفسها ونقل التكنولوجيا اليها وذلك عن طريق جلب رؤوس الاموال الاجنبية في صور شركات غير وطنية من جانب او عن طريق مشاركة الدولة وتلك الشركات من جانب اخر او بالمشاركة بين مواطنيها والشركات الاجنبية من جهة اخرى. ومن الطبيعي ان القانون الوطني المنظم للشركات الداخلية والتعامل الداخلي يختلف من دولة الى اخرى وكذلك الانظمة التي تحكم هذه الانظمة فمنها من يشجع على الاستثمار بشكل مقيد ومنها ما يقيد الاستثمار بجملة من

التشريعات. ولكن اغلب النظم السياسية والتي تدعو الى الانفتاح الاقتصادي على العالم أي استثمار رؤوس الاموال الاجنبية تحاول سن تشريعات ونظم قانونية جديدة تفسح المجال امام استثمار راس المال الاجنبي وذلك لزيادة قدرتها الانتاجية في بعض الصناعات أو خلق صناعة جديدة بها ونقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والنظم الادارية المتطورة. (بعداش ، ٢٠٠٨ ، ص ١١٦)

أنواع الاستثمار:

توجد مجموعة من أنواع الاستثمار التي تُصنّف وفقاً لعدّة معايير مُحددة، وفيما يأتي معلومات عن أهمّ هذه الأنواع:

- الاستثمار الاقتصادي: هو إنتاج الخدمات أو السلع المُخصصة للاستثمار أو الاستهلاك، مثل المشروعات الزراعية والصناعية.
- الاستثمار الاجتماعي: هو السعي نحو رفع رفاهيّة الأفراد الاجتماعية، مثل المشروعات الثقافية، والرياضية.
- الاستثمار الإداري: هو تطوير الأماكن الإدارية التي تهتمّ بالمحافظة على المجتمع، مثل المباني العسكرية والحكومية.
- استثمار الموارد البشرية: هو السعي لتحقيق التنمية البشرية التي تظهر في البرامج التدريبية، والتعليمية المقدمة للأفراد في الدولة. وفقاً لأداته تشمل الأنواع الآتية: الاستثمار الحقيقي: يُعرف أيضاً باسم استثمار الأعمال أو المشروعات، ويُعدّ الاستثمار حقيقياً عندما يُوفّر للمستثمر الحقوق في الحصول على أصول حقيقية، مثل الذهب والعقارات.
- الاستثمار المالي: هو شراء حصّة في رأس مال أو قرض توفر لصاحبها أرباحاً أو فوائد مضمونةً بالقانون.
- الاستثمار المعنوي: هو الاستثمار المعتمد على الحصول على معرفة أو أصول فكرية، مثل تنفيذ بحث علمي.
- الاستثمار المتعدد: يُعرف أيضاً باسم استثمار المحفظة: وهو الاستثمار في أكثر من نوعٍ من أنواع الأدوات الاستثمارية المالية أو المادية. والاستثمار غير المتعدّد: هو المشاركة باستثمار واحد، مثل شراء أصل ماليّ

أو أصل مادي واحد فقط. وفقاً لمعيار الملكية أي أن يكون الاستثمار ملكاً للأفراد أو المجموعات أو الدول، ويشمل الأنواع الآتية:

- الاستثمار الخاص: هو استثمار يُنفّذه فرد أو مجموعة أفراد بشكل قانوني ضمن شركة خاصة.
 - الاستثمار العام: هو استثمار تُنفّذه منشأة أو مجموعة منشآت تتبع ملكيتها للدولة ضمن شركة عامة.
- الاستثمار المختلط: هو استثمار يُنفّذه شخص أو مجموعة أشخاص، أو منشأة أو مجموعة منشآت خاصة، مع منشأة أو مجموعة منشآت عامة، ضمن أي نوع من أنواع المنشآت المختلطة التي تُوزع ملكيتها بين طرفين عام وخاص.

الاستثمارات المباشرة المنتجة:

تنطوي تحت هذا الصنف من الاستثمارات طائفة من الأنواع أهمها:

- استثمارات الاستبدال: يقوم هذا الاستثمار على أساس استبدال تجهيزات ووسائل قديمة غير صالحة للاستعمال بتجهيزات جديدة. و الهدف هذا هو المحافظة والإبقاء على رأس المال التقي على حاله.
- استثمارات التطوير والإنتاجية: الهدف من هذه الاستثمارات، هو تخفيض تكاليف اليد العاملة، وبصفة عامة، تهدف إلى تدنئة تكاليف التصنيع ومضاعفة وتحسين نوعية وجودة الإنتاج.
- استثمارات التجديد: الهدف من هذا الاستثمار، هو خلق منتوجات جديدة، وذلك بالاعتماد على آلات جديدة ذات نوعية رفيعة.
- استثمارات التوسع: هدف هذا الاستثمار، هو زيارة القدرة الإنتاجية للمؤسسة. وهو يتمثل في التوسع الكمي للمنتوجات، من أجل زيادة الزيادة المستقبلية للطلب في هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى إضافة آلات جديدة مع آلات قديمة. كما يتمثل هذا النوع من الاستثمار في التوسع النوعي، وذلك بالاعتماد على وسائل إنتاج حديثة، بغرض تحسين نوعية وجودة المنتج.
- الاستثمارات الإجبارية وهي تلك الاستثمارات. التي يحددها القانون والمناشير التنظيمية والتي تطالب بها نقابات العمال، المتعلقة بالنظافة ومكافحة التلوث والوقاية من الحرائق، وتوفير وسائل الراحة من نقل ومطاعم وعيادات طبية.

- الاستثمارات الاستراتيجية: هذا النوع من الاستثمارات تكون نتائجه غير قابلة للقياس، وذلك بخلق شروط أكثر ملائمة لضمان مستقبل المؤسسة، بهدف المحافظة على سمعة المؤسسة والشهرة التجارية والأسواق التي اكتسبها سابقا. وتهدف أيضا إلى غزو أسواق جديدة عن طريق تحسين النوعية وتوسيع وحدات المؤسسة وزيادة الاختراعات. (الطعان، ٢٠٠٦، ص ٢١-٢٢)

محفزات الاستثمار:

إن مجرد توفر فوائض نقدية أو مدخرات، لدى الأفراد والمؤسسات، لا يكفي لكي تنشط حركة الاستثمار. بل يجب أن يرافق ذلك توفر مجموعة من العوامل التي تخلق حافزا لدى من لديهم مدخرات لتحويلها إلى استثمارات منها:

- توفر درجة عالية من الوعي الاستثماري لدى الأفراد والمؤسسات. لأن مثل هذا الوعي يجعل المدخرين يشعرون بالحس الاستثماري، الذي يجعلهم يقدرّون الإيرادات المترتبة عن توظيف مدخراتهم في شراء الأصول المنتجة، وليس مجرد تجميدها في شكل أوراق بنكية، ربما تتناقص قيمتها الشرائية في المستقبل، بفعل عامل التضخم والأزمات المالية المحتملة.
- ينبغي توفير المناخ الاجتماعي والسياسي الملائم لعمليات الاستثمار، وذلك بتوفير الحد الأدنى من الأمان، الذي يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار، ومن أهم عوامل توفير المناخ المناسب للاستثمار، خلق قوانين وتشريعات، تنظم وتشجع عمليات الاستثمار، وتحفز وتحمي حقوق المستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب، وتنظم المعاملات في الأسواق المالية وينجر عن توفير جو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، جعل الطمأنينة، وعدم الخوف في نفوس المدخرين والمستثمرين.
- من دوافع الاستثمار، توفر سوق مالي كفؤ وفعال، يوفر المكان والزمان المناسبين، يعطي للمدخرين فرصة في استثمار أموالهم، وللمقترضين في الحصول على تلك الأموال. وبصفة عامة يعطي فرص الاستثمار لكل واحد منهم في اختيار المجال المناسب، من حيث أداة الاستثمار، والتكلفة والمخاطرة. وما يميز السوق المالي، من حيث الكفاءة في توفير صفة الديناميكية، وسرعة الاستجابة للأحداث. وتوسيع هذا السوق، والتسهيلات المناسبة، وقنوات الاتصال النشطة، بالإضافة إلى التقنين الخاص بهذه المعاملات المالية في مجال الاستثمار. (مراد، ٢٠١٤، ص ١١٨)

البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية:

من الفرص العظيمة التي حظي بها القطاع الخاص مؤخراً موافقة المقام السامي على تحفيز هذا القطاع بمبلغ ٧٢ مليار ريال، وذلك بناء على توصية سمو ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الأمير محمد بن سلمان لإقامة مشاريع تنموية في المملكة في مختلف المجالات، ومن المؤكد أن ذلك سيكون له الأثر الكبير والإيجابي لنمو الناتج المحلي، وستتأثر إيجابياً على وجه الخصوص شركات المقاولات وشركات الخدمات والمصانع ذات العلاقة، وستؤثر إيجاباً على نسب تشغيل العمالة السعودية التي تعمل على دعم حركة السوق المحلي الذي تعتمد عليه الشريحة الكبرى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (الغرفة التجارية الصناعية بجدة، ٢٠٠٧)

واقع الاستثمار في المملكة العربية السعودية:

يعد عنصر الاستثمار أحد أهم المتغيرات الاقتصادية في اقتصاد المملكة العربية السعودية، حيث يعتبر معدل التضخم في المملكة منخفض نسبياً، فقد بلغت نسبته ٣% في نهاية عام ٢٠١٣، مما يؤثر بشكل إيجابي على البيئة الاستثمارية، كما أن المملكة تعتبر أكبر منتج ومصدر للبتروöl في العالم، حيث أنها تملك ٢٥.٦% من احتياطي العالم، إذ أن أسعار مشتقات البتروöl تعتبر منخفضة نسبياً في المملكة مقارنة بغيرها من الدول؛ بسبب إنتاجه وتكريره محلياً، مما يشجع المستثمر المحلي والأجنبي على الاستثمار في أغلب القطاعات المنتجة في المملكة، حيث يوضح الرسم التالي تطور الاستثمار في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٣). (مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٤).

غير أن المملكة العربية السعودية لا تستطيع اجتذاب القدر الكافي من الاستثمارات الصناعية دون أن يتوافر لديها المناخ الاستثماري الملائم، الذي يشجع المستثمرين الوطنيين على الاستثمار فيها، بدلاً من اتجاه مدخراتهم إلى بنوك أجنبية للحصول على عائد أكبر مما تقدمه البنوك الوطنية، أو استثمارها في قطاعات أخرى خدمية غير إنتاجية. كما يشجع المناخ الاستثماري الجيد على جذب المستثمرين الأجانب، خاصة الشركات متعددة الجنسيات التي يكون لها دور محدد في نقل التقنيات الصناعية الحديثة، وأساليب الإدارة والتسويق المتطورة، كما تعمل على تدريب العمالة الوطنية، وفتح أسواق في الخارج وهذا يساعد الاستثمار المحلي الصناعي كثيراً. (إسماعيل، ٢٠٠٤، ص ٣٧).

وتعتبر العوامل الاقتصادية ذات دور حيوي في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم هذه العوامل: القوانين الاستثمارية، والسياسات الكلية الاقتصادية، والأهمية النسبية للقطاعات: العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توافر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، وأخيراً حجم السوق المحلي، والقدرة التصديرية وسيحصر الباحث تحديات هذه السياسات في جزء آخر من هذه الدراسة.

لا يقف المناخ الاستثماري عند حدود العوامل الاقتصادية، ولكنه يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة، فإذا كان البلد لا يتمتع باستقرار سياسي، فإن ذلك لابد أن يؤثر في قرار المستثمر المحتمل سواء أن المحلي أو الخارجي، و يدفعه بعيداً، مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة، أو الامتيازات التي تعرض لجذبه، كما يتوقف المناخ الاستثماري على بعض القوانين والمؤسسات المنظمة للأحوال الاجتماعية، خاصة تلك المتعلقة بالعمل، فإذا كان قانون العمل يسلب من صاحب العمل حرية التشغيل والفصل، ويفرض عليه مشاركة العمال معه في الإدارة والأرباح، أو يلزمه بحد أدنى من الأجور، أو حد أقصى من ساعات العمل، فإن ذلك قد يجاوز الأوضاع التي يمكن قبولها، ويؤدي بالتالي، إلى هروب الاستثمار، إلى بلاد أخرى ذات ظروف عمل أفضل.

نظراً لتمتع المملكة العربية السعودية باستقرار نسبي كبير على المستوى السياسي، والمستوى الاجتماعي، علاوة على تميز قوانين العمل بها بمرونة كبيرة، وعدم وجود نقابات عمالية. فسوف تنصب الدراسة في مرحلتها الأولى على تحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة في تكوين المناخ الاستثماري للمملكة العربية السعودية والتحديات المتمثلة في:

- قوانين الاستثمار واستقرارها.
- السياسات الاقتصادية الكلية.
- الأهمية النسبية للقطاعات: العام والخاص في النظام الاقتصادي.
- مدى توافر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية.
- حجم السوق المحلي، والقدرة التصديرية. (إسماعيل، ٢٠٠٤، ص ٤٠)

العوامل الاقتصادية المؤثرة في تكوين المناخ الاستثماري في المملكة العربية السعودية مقارنة

بدول مجلس التعاون الخليجي:

قوانين الاستثمار واستقرارها:

تعمل كل دولة على تقديم مجموعة من المزايا والضمانات والإعفاءات للمستثمرين، سواء الوطنيين أم الأجانب لجذب أموالهم، فكما أشار صندوق النقد الدولي "إن المشكلة التي تواجه الدول النامية . حالياً .لم تعد الانفتاح أو الانغلاق على الاستثمارات المباشرة الخارجية، ولكنها تتمثل في كيفية الحصول على جزء متزايد من الاستثمارات الخارجية المباشرة، والمساهمة بصفة متزايدة في تدويل العملة الإنتاجية عالمياً". (فريري مان، ١٩٩٩م، ص ١٩).

في هذا الشأن، يتمثل في مدى كفاية هذه المزايا والضمانات والإعفاءات للمساهمة في خلق مناخ استثماري جيد بالمملكة العربية السعودية، وأهمها: الإعفاء الضريبي على أرباح المشروعات الصناعية، والإعفاءات الجمركية على وارداتها، وحماية السلع المحلية، وحرية التصدير، مع الإعفاء من رسوم التصدير، وتقديم قروض ميسرة، وتقديم الأراضي والخدمات بأسعار تشجيعية، وإقامة المناطق الصناعية والمناطق الحرة، مع منع إمكانية إعادة تصدير رأس المال المستثمر والأرباح المحققة وأجور العاملين، ومنح حرية التعامل في الصرف الأجنبي، وإعطاء أفضلية في مشتريات الحكومة لمنتجات الصناعة الوطنية، يأخذ الباحث في الاعتبار . لاحقاً .تأثر ذلك باتجاهات العولمة، وبالانضمام لمنظمة التجارة العالمية WTO وفيما يلي إثبات لتلك المزايا:

• الإعفاء الضريبي على أرباح المشروعات الصناعية:

تنقسم دول مجلس التعاون إلى مجموعتين من حيث نظامها الضريبي على أرباح الشركات الصناعية:

- المجموعة الأولى: التي تضم البحرين والإمارات العربية المتحدة لا تفرض أي ضرائب على أرباح الشركات في القطاع الصناعي.

- المجموعة الثانية: والتي تشمل بقية دول المجلس، وهي عادة تفرض ضرائب تصاعدية على أرباح المؤسسات الصناعية ومنها المملكة العربية السعودية.

إلا إن هذه الدول تمنح إعفاء ضريبياً لمدد زمنية تتراوح بين خمس سنوات، يمكن تجديدها لمدد إضافية كما في حالة عمان وقطر، وإلى عشر سنوات، كما في حالة الكويت والسعودية.

• الإعفاءات الجمركية على واردات المشروعات الصناعية:

بالإضافة إلى حرية الاستيراد، تعفى دول المجلس الآلات والمعدات والمواد الخام الأولية ونصف المصنعة ولوازم التعبئة اللازمة للمؤسسات الصناعية من الرسوم الجمركية، وبينما لم تحدد كل من الإمارات، وقطر والبحرين الفترة الزمنية للإعفاء: أن لا يكون للسلع المعفاة مثيل قائم وكاف في البلد، بينما حددت عمان الإعفاء من الرسوم الجمركية على الأولية والبضائع نصف المصنعة التي تحتاج إليها المنشأة الصناعية لأغراض الإنتاج لمدة خمس سنوات بعد التسجيل الصناعي، ويجوز مد هذه الفترة لمدد أخرى، وإعفاء الآلات والمعدات وقطع الغيار، يكون أثناء فترة الإنشاء أو التوسع أو الإحلال أو تحديث التقنية، وقد يكون إعفاء كلياً أو جزئياً. (بنك المعلومات الصناعية، ٢٠٠١، ص ١٢١).

• حماية السلع المحلية:

تخضع بعض السلع المستوردة، التي لها مثيل من الإنتاج المحلي لرسوم حماية في كل دول المجلس على اختلاف فيما بينها.

• حرية التصدير مع الإعفاء من رسوم التصدير:

تعفى المنتجات المعدة للتصدير، وأحياناً تقدم لها حوافز مالية.

• تقديم قروض ميسرة للمشروعات الصناعية:

قامت دول المجلس بتقديم قروض لمشروعاتها الصناعية بشروط ميسرة لتشجيع الاستثمار الصناعي، ولكن تباينت فيما يختص بالاتي:

• تكلفة الإقراض للمشروعات الصناعية: فبينما تقدم بعض الدول هذه القروض بتكلفة منخفضة، قد لا تتجاوز الرسوم الإدارية، فإن البعض الآخر يقدم هذه القروض بتكلفة تقترب من سعر السوق.

- فترة السداد والسماح: معظم هذه القروض طويلة الأجل ولكنها تختلف من بلد إلى آخر في تحديد الحد الأقصى لسنوات سداد القروض وفترة السماح.
- نسبة مساهمة القروض في تمويل المشروعات.
- المشروعات المستفيدة من القروض.

السياسات الاقتصادية الكلية (Macro):

تتعرض معظم الدول إلى مجموعة من الاختلالات الاقتصادية الكلية، وعلى وجه الخصوص ارتفاع معدلات التضخم، وتقلبات سعر الصرف، وعجز ميزانية الدولة، وعجز ميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى مبادرة الحكومة بإتباع سياسات كلية اقتصادية لتصحيح هذه الاختلالات، ومن الطبيعي أن يتأثر المناخ الاستثماري في بلد ما بالسياسات الكلية المتبعة، والتي يمكن حصرها في ثلاث سياسات عامة:

- السياسات النقدية.
 - السياسة المالية والضريبية.
 - سياسة سعر الصرف.
- وسوف يقوم الباحثين فيما يلي بتحديد الإطار لأثر كل سياسة على المناخ الاستثماري، ثم يحاول التعرف على السياسات التي تتبعها المملكة العربية السعودية في هذا الصدد، والتي من شأنها التأثير على مناخ الاستثمار الصناعي فيها.

• السياسة النقدية:

قد تتبع الحكومة في بلد ما سياسة نقدية انكماشية أو توسعية، وفقاً لطبيعة اختلال الوضع الاقتصادي للبلد.

يترتب على إتباع سياسة نقدية انكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات مجموعة من الآثار المباشرة على الاستثمار، تتمثل أهمها فيما يلي:

١. ارتفاع أسعار الفائدة، مما يكون له أثر على انخفاض الاستثمار، حيث إنها ترفع من تكلفة الحصول على القروض، وبالتالي تزيد من تكاليف المشروع وتخفض من هامش الربح المتوقع.

٢. انخفاض الطلب على السلع والخدمات مما يؤثر على تضيق حجم السوق وانخفاض الإنتاج المحلي والاستثمار، ولكن قد لا تكون المحصلة النهائية لانخفاض الطلب بالضرورة سلبية على الاستثمار الصناعي، حيث:

- إن انخفاض الطلب على السلع القابلة للتصدير قد يشجع في بعض الحالات على تسويقها خارجياً، مما يؤدي إلى إمكانية تنمية الصناعات التصديرية وزيادة الدخل والعمالة فيها، كما يترتب على أثر المضاعف لتلك الصناعات وزيادة الدخل في الصناعات الأخرى.
 - قد يؤدي الانخفاض في الإنفاق والإنتاج إلى تخفيض مستوى الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية، مسبباً تحويل إنفاق المواطنين من السلع والخدمات الأجنبية إلى تلك المنتجة محلياً، مما يؤدي إلى تنمية الصناعات المحلية، ولكن بشرط إقبال الوطنيين على تشجيع استهلاك السلع المحلية.
- (بنك المعلومات الصناعية، ص ١٣٥-١٣٦).

وفي حالة ما إذا اتبعت الحكومة السعودية سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب، فإن زيادة عرض النقود سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وبالتالي تشجيع الاستثمار، كما أنه في نفس الوقت قد تؤدي هذه الزيادة إلى توسيع حجم السوق، وزيادة الإنتاج والاستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات، وذلك بشرط تمتع الجهاز الإنتاجي بمرونة كافية تمكنه من الاستجابة لزيادة الطلب وإلا أدى إلى زيادة معدلات التضخم. (بنك المعلومات الصناعية، ص ١٢٢.١٢٥).

ومن الطبيعي أن تؤدي معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري في المملكة من خلال تدنى الثقة بالعملة الوطنية. وقد أدى ذلك في أغلب البلاد التي تعاني من معدلات مرتفعة من التضخم إلى ظاهرة (الدولة) حيث تحل عملة أجنبية محل العملة الوطنية كوسيط للمبادلة ومخزن للقيمة، وينعكس ذلك في هروب المدخرات المحلية إلى الخارج أو إلى أرصدة بالعملة الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك فإن التضخم يؤدي إلى تشويه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة ذات الأفق القصير، أو المضاربة في المباني، أو المعادن النفيسة، ويتعدى عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب أفقا بعيدة المدى كالاستثمار الصناعي.

وفيما يلي سيقوم الباحث بتحليل السياسات النقدية المتبعة في المملكة العربية السعودية للتعرف على تأثيرها في مناخ الاستثمار، وذلك من خلال دراسة كل من السيولة المحلية، وأسعار الفائدة على الإقراض والودائع. كما سيتعرف الباحث إلى تحليل دور البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي، من خلال قدرتها على تعبئة المدخرات، ومساهمتها في تمويل الاستثمارات، ثم تقوم بقياس هذه العلاقات لتحديد ما تحديداً دقيقاً والمقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي.

تحديات السيولة المحلية: (مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي)

تميزت المملكة العربية السعودية بتذبذب كبير في معدل نمو السيولة المحلية، مما يدل على أنها لا تتبع سياسة نقدية محددة، سواء أكانت توسعية أم انكماشية، وقد يرجع ذلك إلى خاصية التوازن شبه المستقر في الاقتصاديات السعودية، سواء فيما يتعلق بمعدلات التضخم، أم بوضع ميزان المدفوعات.

وباستعراض معدلات التضخم بصفة عامة في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ١٩٩٩ م نجد أنها بلغت في الإمارات ٢% والبحرين ١,٣% والسعودية ١,٣% وقطر ٢,٢%، والكويت ٣%، وهي معدلات مرتفعة نسبياً إذا ما قورنت بالمتوسط العالمي للدول الصناعية الذي بلغ ١,٤ سنة ١٩٩٩ م، غير أنها منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالمتوسط العالمي للدول النامية الذي بلغ ٦,٥ سنة ١٩٩٩ م، أو بالمتوسط العالمي للدول المتحولة الذي بلغ ٧,٤٣ في العام نفسه.

أما فيما يتعلق بميزان المدفوعات فقد سجلت المملكة العربية السعودية فائضا فيه سنة ١٩٩٩ م، وذلك لأول مرة منذ سنة ١٩٨٩ م (باستثناء سنتي ١٩٩١ م، ١٩٩٧ م)، وحققت دولة قطر كذلك فائضا في الميزان سنة ١٩٩٩ م، وذلك لأول مرة منذ سنة ١٩٨٩ م (باستثناء سنة ١٩٩٥ م)، بينما حققت البحرين فائضا فيه كذلك سنة ١٩٩٩ م لأول مرة منذ سنة ١٩٨٩ م (باستثناء السنوات ١٩٩٠ م، ١٩٩١ م، ١٩٩٥ م، ١٩٩٧ م). أما الكويت فقد حققت عانى الميزان المدفوعات سنة ١٩٩٩ م وذلك للعام الثاني على التوالي، حيث عانى الميزان من العجز في السنوات الثلاث السابقة، وفي دولة الإمارات استمر ميزان المدفوعات سنة ١٩٩٩ م في تحقيق فائض، وذلك للعام السادس على التوالي. ولم يرجع العجز عند تحققه في موازين مدفوعات دول المجلس إلى عجز في الميزان التجاري، حيث حقق معظمها فائضا فيه منذ عام ١٩٩٤ م باستثناء البحرين سنة ١٩٩٨ م، وعمان سنة ١٩٩٨ م

أيضاً، بل يعود في الأغلب إما إلي عجز ميزان الخدمات والتحويلات من جانب واحد(خاصة في دخل الاستثمار وتحويلات العاملين في الخارج).مما يخلق بدوره عجزاً في ميزان الحسابات الجارية، كما في حالة البحرين منذ سنة ١٩٩٤م(باستثناء سنة ١٩٩٩ م حيث تحقق فائض في الحساب الجاري)، أو قد يرجع إلي عجز في كل من الحساب الجاري وحساب رأس المال، كما في حالة السعودية وعمان سنة ١٩٩٩ م، وقد يرجع الفائض في الميزان الكلي إلي فائض في كل من الحساب الجاري وحساب رأس المال، كما في حالة الإمارات منذ سنة ١٩٩٤م(باستثناء سنة ١٩٩٨ م، حيث تحقق عجز في الحساب الجاري، وسنة ١٩٩٥ م، حيث تحقق عجز في حساب رأس المال).
ومما سبق يتضح انه ثمة اتجاه موحد للفوائض أو للعجزات، كما أن أسبابها تختلف من دولة إلي أخرى، وذلك بصرف النظر عن تقلبات أسعار النفط.

أسعار الفائدة:

اعتماداً على ما تم التوصل إليه في تحليل السيولة المحلية، فإن تغيرات السيولة المحلية لابد وأن تنعكس على أسعار الفائدة، خصوصاً بعد تحريرها في المملكة العربية السعودية. وقد تم تحقيق ذلك على مراحل وبصورة متوائمة مع سرعة خطوات الإصلاح في القطاع العيني، ومع التقدم العام في تحقيق الاستقرار الكلي في اقتصادات المملكة العربية السعودية. وبصورة أساسية، بدأ العمل برفع أسعار الفائدة الاسمية، وتبع ذلك تحرير أسعار الفائدة على الودائع، أما تحرير معدلات الإقراض. فقد تم بصورة تدريجية. وتم أثناء مرحلة الانتقال نحو التحرير الكامل لمعدلات الإقراض، استخدام معدلات استرشادية للتأثير على تحديد أسعار الفائدة على الأصول المالية. وأدى التحرير الكامل لأسعار الفائدة في ظل انخفاض معدلات التضخم الناتج عن إتباع سياسات تقييدية لإدارة الطلب إلي معدلات موجبة لأسعار الفائدة الحقيقية في المملكة العربية السعودية.

تحديات البنوك التجارية في تهيئة المناخ الاستثماري الجيد في المملكة العربية السعودية:

نظراً إلي أن الائتمان المحلي يمثل أكثر المتغيرات النقدية تأثيراً على السيولة المحلية التي تؤثر بدورها على مستوى الطلب المحلي، فالسؤال الذي يطرح في هذا الصدد، يتمثل في كيفية تعامل البنوك التجارية مع طبيعة المتغيرات المذكورة، سواء لتعبئة المدخرات، أم تمويل الاستثمارات؟

تعاني المملكة العربية السعودية في العادة مشكلة القصور في تمويل الاستثمارات، حيث نلاحظ أن نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، تفوق دائما نسبة الائتمان المصرفي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعنى ذلك أن هناك موارد تمويلية غير موظفة بالكامل.

كما من الملاحظ ضعف نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي إلى إجمالي الائتمان الممنوح للقطاعات الأخرى، حيث إن هذه النسبة لا تتجاوز ١٠%.

يدل ذلك على وجود مشكلة قصور في تمويل المشروعات الصناعية من قبل المصارف التجارية، ومن ثم إلى ضعف دورها النسبي في تشجيع الاستثمار الصناعي وقد رجع ذلك إلى عدة أسباب منها:

أ- يكاد يقتصر الإقراض الصناعي متوسط وطويل الأجل على المصارف المتخصصة (صناديق وبنوك التنمية) التي تقدم تسهيلات، تأتي أساساً من خلال الدعم الذي تتلقاه من الحكومة. ومن المتوقع إذن أن الإقراض الصناعي، في المدى الطويل سوف يعتمد على قدرة حكومة المملكة العربية السعودية على التمويل التي ترجع إلى مستوى إيراداتها النفطية، حيث يرتفع التمويل مع ارتفاع الإيرادات وينخفض بانخفاضها. وفي الحالة الأخيرة يتبع انخفاض التمويل الحكومي تأثير سلبي على مقدرة صناديق وبنوك التنمية في تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل بشروط ميسرة للقطاع الصناعي، وتتمثل المحصلة النهائية في ارتفاع تكلفة الحصول على القروض الصناعية عند اللجوء إلى البنوك التجارية.

ب- عدم قبول البنوك للمخاطرة والتوجه أكثر إلى إقراض المشروعات الخدمية والإنشائية والتجارية، ذات العائد المضمون والربحية الأعلى، كما أن قصور معرفة البنوك وضعف القدرة الترتيبية للبنك تجاه العملاء، يعد انخفاضاً في كفاءة توزيع الموارد التمويلية بين فرص الاستثمار، فكلما أشار لان يجب أن تتوفر للبنك والمقترض، ولكي ينجح في ذلك لابد من القيام بدراسات جيدة، وتحمل ما يسمى بتكاليف المعرفة. (بنك المعلومات الصناعية، ص ١٢٩-١٣٠).

المنطلقات النظرية للدراسة:

- مفهوم الإدارة الإلكترونية.
- وظائف الإدارة الإلكترونية.
- أهمية الإدارة الإلكترونية.
- عناصر الإدارة الإلكترونية.
- أهداف الإدارة الإلكترونية.
- آلية التحول إلى العمل الإلكتروني.
- مميزات الإدارة الإلكترونية:
- متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية.
- معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية.
- تعريف ونشأة وأهداف ودوافع الاستثمار.
- أنواع الاستثمار.
- محفزات الاستثمار.
- البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.
- واقع الاستثمار في المملكة العربية السعودية.
- العوامل الاقتصادية المؤثرة في تكوين المناخ الاستثماري في المملكة العربية السعودية مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي.

المنهجية وطرق البحث:

منهج الدراسة:

سيتم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعبر عن الحالة المدروسة تعبيراً كمياً وكيفياً، حيث يمكننا وصف وتشخيص موضوع البحث وتحليل بعض جوانبه، كما يعرف بأنه عبارة عن أسلوب يعتمد دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، وتسهم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً.

أدوات الدراسة:

سيتم استخدام الاستبيان كأداة لهذه الدراسة والذي سيتم تصميمه من قبل الباحثين بعد الاطلاع على العديد من الرسائل والمجلات العلمية والكتب ذات الصلة بموضوع الدراسة، وبعد تحديد هدف الدراسة وهو معرفة دور الإدارة الإلكترونية في تنميته وتطوير المشاريع الحكومية والاستثمارية، سيتم تصميم مجموعة أسئلة تختص بموضوع الدراسة بعد الاطلاع على أدبيات الدراسة والدراسات السابقة.

تحديد أدوات تحليل البيانات:

ستتم معالجة بيانات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة هذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لترتيب إجابات مفردات الدراسة لعبارات الاستبانة حسب درجة الموافقة.
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson)، لإيجاد العلاقة بين بعض المتغيرات، وكذلك إيجاد معامل الاتساق الداخلي، وتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات والدرجة الكلية للأداة، وكذلك للإجابة على الفرضيات.
- معامل ألفا كرونباخ (ALPHA) لحساب ثبات محاور الدراسة، وأداة الدراسة.
- اختبار مربع كاي لاختبار استقلالية المتغيرات.
- اختبار (t) للعينتين المنفصلتين Independent sample t-test.
- اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA

مجالات الدراسة:

- المجال المكاني: تتحدد الحدود المكانية لهذه الدراسة بمنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية.
- المجال البشري: تتحدد الحدود البشرية لهذه الدراسة على الموظفين بمنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية.
- المجال الزمني: تتحدد الحدود الزمانية لهذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني للعام ٢٠٢٣ م.

الفصل الثالث: المنهجية والجراءات

- منهج البحث
- مجتمع الدراسة:
- حدود الدراسة:
- عينة الدراسة:
- صدق الأداة
- التأكد من صلاحية أدوات الدراسة

منهج الدراسة:

سيتم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعبر عن الحالة المدروسة تعبيراً كمياً وكيفياً، حيث يمكن وصف وتشخيص موضوع البحث وتحليل بعض جوانبه، كما أنه عبارة عن أسلوب يعتمد دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، وتسهم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين بمنظمات الأعمال بالمملكة العربية السعودية خلال الفصل الدراسي الثاني لعام ٢٠٢٣ م.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تحدد الحدود المكانية لهذه الدراسة بمنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمانية: وتتمثل بالزمن الذي سيتم من خلاله تطبيق أدوات الدراسة على عينة الدراسة واستخلاص النتائج في الفصل الدراسي الثاني للعام ٢٠٢٣ م.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من عدد (٥٦) موظف من موظفي شركات الاستثمار بمدينة جدة تم اختيارها بشكل عشوائي.

أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبيان كأداة لهذه الدراسة والذي تم تصميمه من قبل الباحث بعد الاطلاع على العديد من الرسائل والكتب ذات الصلة بموضوع الدراسة وفقاً للخطوات التالية:

خطوات إعداد أداة الدراسة وجمع البيانات:

بعد تحديد هدف الدراسة وهو معرفة دور الإدارة الإلكترونية في تنميته وتطوير المشاريع الحكومية والاستثمارية، تم تصميم مجموعة أسئلة تختص بموضوع الدراسة بعد الاطلاع على أدبيات الدراسة والدراسات السابقة.

البيانات الديمغرافية:

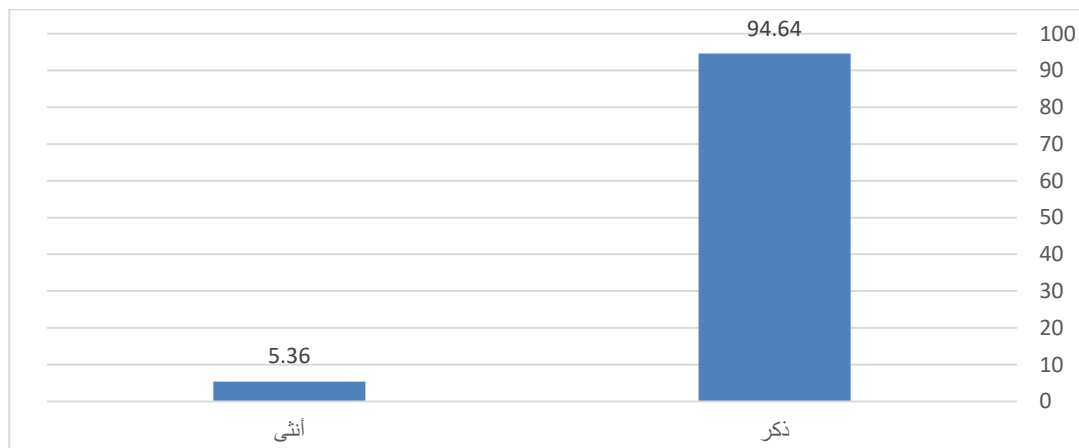
الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الخبرة، نوع المشروع، مستوى الوظيفة، درجة استخدام التكنولوجيا
بالمشروع، مدى التدريب على الحاسب الآلي بالمشروع، مدى التدريب على الحاسب الآلي والشبكات.

أولاً التحليل الاحصائي للمتغيرات الشخصية:

المتغيرات الشخصية	توزيعات المتغير	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	53	94.64
	أنثى	3	5.36

الجدول أعلاه يبين النسب والتكرارات لتوزيع أفراد العينة على حسب المتغيرات الشخصية فنجد أن غالبية

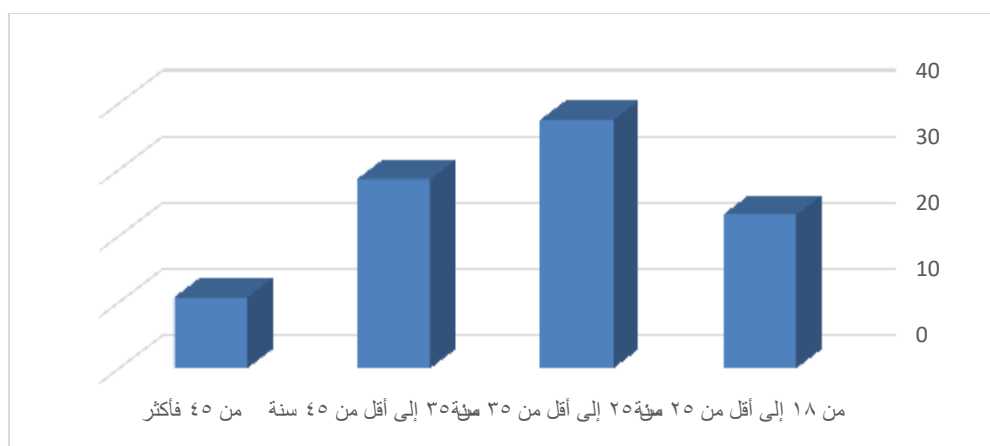
أفراد العينة عبارة عن الذكور بنسبة (٩٤.٦٤%)، بينما بلغت نسبة الذكور (٥.٣٦%)، الشكل التالي:



المتغيرات الشخصية	توزيعات المتغير	التكرار	النسبة
العمر	من ١٨ إلى أقل من ٢٥ سنة	١٣	23.21
	من ٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة	٢١	37.50
	من ٣٥ إلى أقل من ٤٥ سنة	١٦	28.57
	من ٤٥ فأكثر	٦	10.71

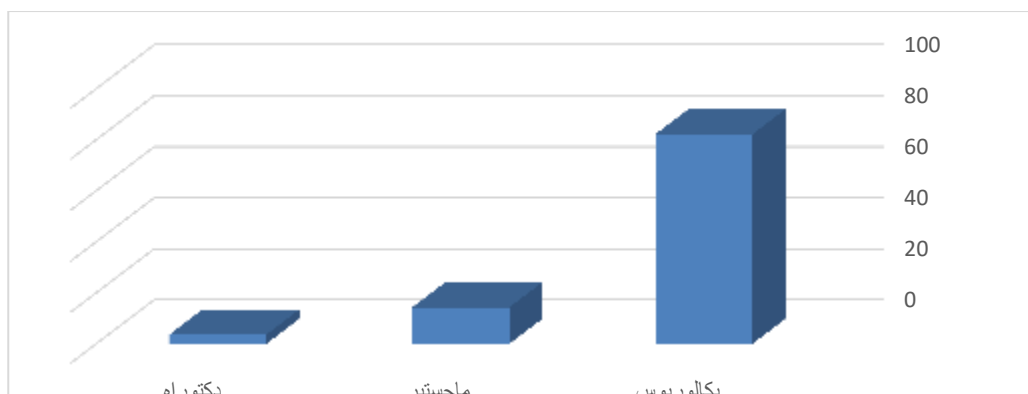
أفراد أعمارهم (من ٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة) بنسبة (٣٧.٥٠)، ومن ثم (من ٣٥ إلى أقل من ٤٥ سنة) بنسبة (٢٨.٥٧)٪، تليها (من ١٨ إلى أقل من ٢٥ سنة) بنسبة (٢٣.٢١)٪، وأخيراً (من ٤٥ فأكثر) بنسبة (١٠.٧١)٪،

الشكل التالي:



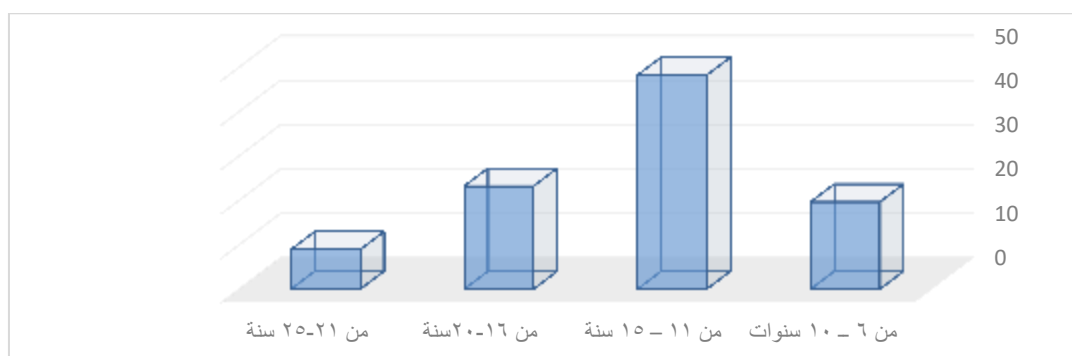
المتغيرات الشخصية	توزيعات المتغير	التكرار	النسبة
المستوى التعليمي	بكالوريوس	٤٦	82.14
	ماجستير	٨	14.29
	دكتوراه	٢	3.57

الجدول أعلاه يبين النسب والتكرارات لتوزيع أفراد العينة على حسب المستويات التعليمية فنجد أن الغالبية مستواهم التعليمي بكالوريوس بنسبة (٨٢.١٤)٪، ومن ثم الماجستير بنسبة (١٤.٢٩)٪، وأخيراً الدكتوراه بنسبة (٣.٥٧)٪، الشكل التالي يبين هذه النسب:



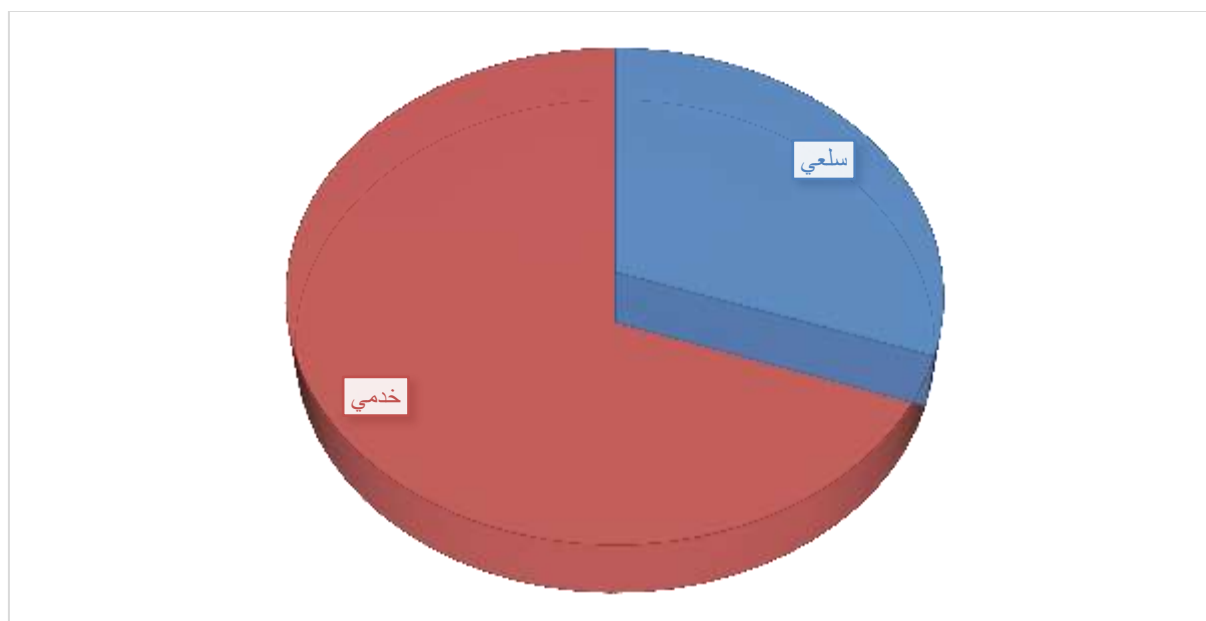
المتغيرات الشخصية	توزيعات المتغير	التكرار	النسبة
الخبرة	من ١٠-٦ سنوات	١١	19.64
	من ١١ - ١٥ سنة	٢٧	48.21
	من ١٦-٢٠ سنة	١٣	23.21
	من ٢١-٢٥ سنة	٥	8.93

الجدول أعلاه عبارة عن النسب والتكرارات لتوزيع افراد العينة على حسب سنوات الخبرة فنجد أن الغالبية تراوحت سنوات خبرتهم ما بين (١١ - ١٥ سنة) بنسبة (٤٨.٢١%)، ومن ثم (من ١٦-٢٠ سنة) بنسبة (٢٣.٢١%)، تليها (من ١٠-٦ سنوات) بنسبة (١٩.٦٤)، وأخيراً (من ٢١- ٢٥ سنة) بنسبة (٨.٩٣%)، الشكل التالي يبين هذه النسب:



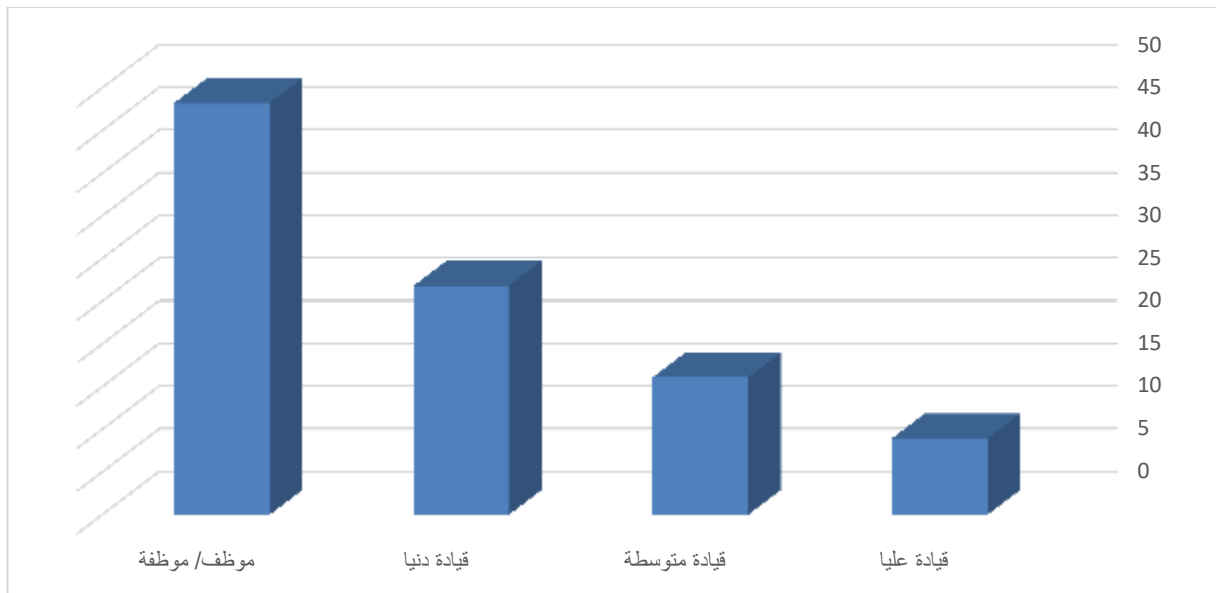
المتغيرات الشخصية	توزيعات المتغير	التكرار	النسبة
نوع المشروع	سلي	١٧	30.36
	خدمي	٣٩	69.64

الجدول أعلاه عبارة عن النسب والتكرارات لتوزيع أفراد العينة على حسب نوع المشروع فنجد أن الغالبية يعملون بمشروع خدمي بنسبة (٦٩.٦٤%)، بينما بلغت نسبة من يعملون بالمشاريع السلعية (٣٠.٣٦%)، الشكل التالي يبين هذه النسب:



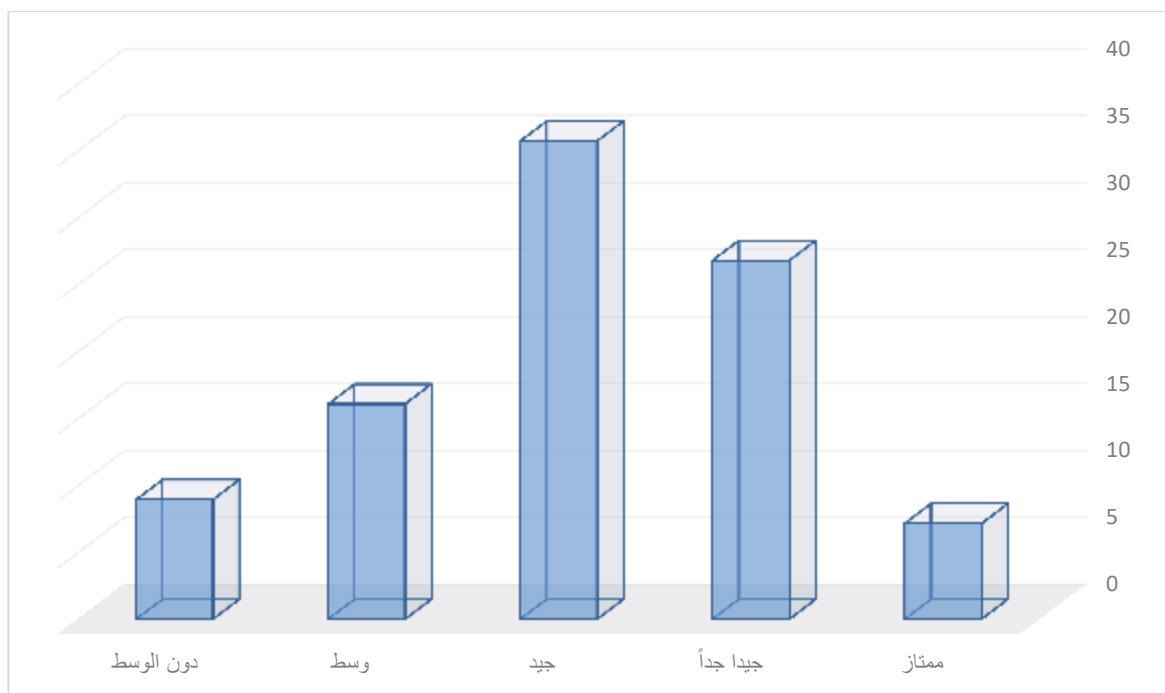
المتغيرات الشخصية	توزيعات المتغير	التكرار	النسبة
مستوى الوظيفة	قيادة عليا	٥	8.93
	قيادة متوسطة	٩	16.07
	قيادة دنيا	١٥	26.79
	موظف/ موظفة	٢٧	48.21

الجدول عبارة عن النسب والتكرارات لتوزيع أفراد العينة على حسب مستويات الوظيفة فنجد أن الغالبية عبارة عن موظفين بنسبة (٤٨.٢١%)، ومن ثم قيادة دنيا بنسبة (٢٦.٧٦%)، تليها قيادة متوسطة بنسبة (١٦.٠٧%)، وأخيراً قيادات عليا بنسبة (٨.٨٣%)، الشكل التالي يبين هذه النسب:



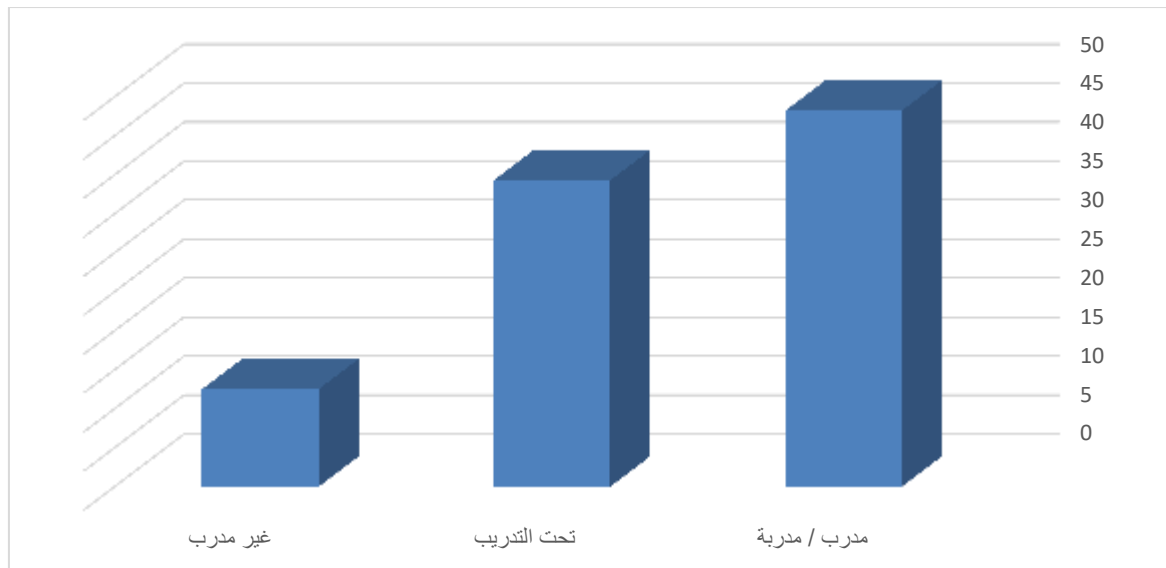
المتغيرات الشخصية	توزيعات المتغير	التكرار	النسبة
درجة استخدام التكنولوجيا بالمشروع	ممتاز	٤	7.14
	جيذا جداً	١٥	26.79
	جيد	٢٠	35.71
	وسط	٩	16.07
	دون الوسط	٥	8.93

الجدول أعلاه النسب والتكرارات لتوزيع أفراد العينة على حسب درجات استخدام التكنولوجيا بالمشروع فنجد أن غالبية أفراد العينة يرون أن درجة استخدامها بالمشاريع كانت جيدة بنسبة (٣٥.٧١%)، ومن جيدة جداً بنسبة (٢٦.٧٩%)، تليها درجة متوسطة بنسبة (١٦.٠٧%)، ومن ثم دون الوسط بنسبة (٨.٩٣%)، وأخيراً ممتازة بنسبة (٧.١٤%)، الشكل التالي يبين هذه النسب:



المتغيرات الشخصية	توزيعات المتغير	التكرار	النسبة
التدريب على الحاسب الآلي والشبكات	مدرب / مدربة	٢٧	48.21
	تحت التدريب	٢٢	39.29
	غير مدرب	٧	12.50

الجدول أعلاه عبارة عن النسب والتكرارات لتوزيع أفراد العينة على حسب نسبة التدريب على الحاسب الآلي فنجد أن الغالبية مدربين بنسبة (٤٧.٢١%)، ومن ثم تحت التدريب بنسبة (٣٩.٢٩%)، وأخيراً غير المدربين بنسبة (١٢.٥٠%)، الشكل التالي يبين هذه النسب:



أداة الدراسة:

أسئلة الدراسة وتكونت من مجموعة من المحاور التالية:

المحور الأول: سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية.

المحور الثاني: ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية.

المحور الثالث: أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني.

معيار الحكم:

وضّح الجدول التالي معيار الحكم على فقرات الاستبيان والذي اعتمد مقياس ليكرت الخماسي (معظم الوقت، غالباً، أحياناً، نادراً، أبداً).

جدول المدى وأوزان الإجابات والآراء السائدة لها.

قيمة المتوسط	الوزن	الرأي السائد	درجة الموافقة
من ١ إلى أقل من ١.٦٧	١	لا أوافق بشدة	بدرجة ضعيفة جداً
من ١.٦٧ إلى أقل من ٢.٦	٢	لا أوافق	بدرجة ضعيفة
من ٢.٦ إلى أقل من ٣.٤	٣	محايد	بدرجة متوسطة
من ٣.٤ إلى أقل من ٤.٢	٤	أوافق	بدرجة كبيرة
من ٤.٢ إلى ٥	٥	أوافق بشدة	بدرجة كبيرة جداً

وتم إيجاد المتوسطات الحسابية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، ومقارنتها مع المدى الذي وقع بداخله المتوسط وأعطى الرأي الذي يقابله.

إجراءات تطبيق الدراسة:

بعد تصميم أداة الدراسة تم القيام بالإجراءات التالية:

- تطبيق أداة الدراسة بتوزيعها إلكترونياً على أفراد الدراسة.
- تفرغ البيانات في برنامج (SPSS) لتحليلها إحصائياً.
- إيجاد الصدق والثبات لأداة الدراسة.
- تحليل الأداة إحصائياً.

صدق الأداة:

المقصود بصدق الأداة: إلى أي مدى تقيس الغرض الذي وضعت من أجله، أو ما هو دور الإدارة الإلكترونية في تنميته وتطوير المشاريع الحكومية والاستثمارية، ولتحقيق ذلك تم تصميم الأداة بالرجوع إلى العديد من الدراسات والدوريات التي تناولت موضوع الدراسة، حتى الوصول إلى الصورة النهائية لأداة الدراسة.

صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

يقصد بالاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة: هي قوة الارتباط بين درجات كل مجال (عبارات/محاور)، ودرجات أسئلة الاستبانة الكلية، والصدق ببساطة هو أن تقيس أسئلة الاستبانة أو الاختبار ما وضعت لقياسه، أي يقيس فعلاً الوظيفة التي يفترض أن يقيسها، الجدول التالي يبين هذه المعاملات:

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	.688(**)	١١	.788(**)
٢	.462(**)	١٢	.548(**)
٣	.788(**)	١٣	.464(**)
٤	.548(**)	١٤	.319(*)
٥	.464(**)	١٥	.647(**)
٦	.319(*)	١٦	.442(**)
٧	.647(**)	١٧	.276(*)
٨	.442(**)	١٨	.790(**)
٩	.688(**)	١٩	.557(**)
١٠	.462(**)	٢٠	.554(**)

جدول (٣-٤) بيّن معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات أداة الدراسة والدرجة الكلية للأداة، فتبيّن أن معاملات الارتباط تراوحت ما بين (٠.٢٧٦-٠.٧٨٨)، وهي قيم مرتفعة، مما يعني أن هناك اتساقاً داخلياً بين كل عبارة والدرجة الكلية للأداة.

التأكد من صلاحية أدوات الدراسة:

١-معامل الثبات: Reliability Coefficient

يقصد بثبات أداة القياس: أن يعطي النتائج نفسها إذا أعيد تطبيق الاستبانة على نفس العينة في نفس الظروف، وتم قياسه بالطرق التالية:

أ-معامل ثبات ألفا كرونباخ:

تم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ باستخدام برنامج SPSS، وكانت النتائج:

جدول معامل الثبات

المحاور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية.	٨	٠.٦٦٦
ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية.	٨	٠.٧٦٨
أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني.	٤	٠.٦٢٤
الأداء ككل	٢٠	٠.٨٧٥

الجدول أعلاه يبين معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور أداة الدراسة، وللأداة ككل، فوجدنا أن القيم لمعاملات ألفا كرونباخ تراوحت ما بين (٠.٦٢٤-٠.٧٦٨) للمحاور، وللدرجة الكلية بلغت (٠.٨٧٥)، وهي قيم مرتفعة. نلاحظ ارتفاع قيمة كرونباخ ألفا للأداة ككل وذلك نسبة لأن قيمة ألفا كرونباخ تزيد بزيادة عدد العبارات المراد حسابها لها، خاصة وأن جميع قيم كرونباخ ألفا للمحاور جاءت كبيرة وبالتالي عند حسابها للدرجة الكلية للاستبانة جاءت النتيجة أكبر من كل محور، مما يعني أن هناك ثبات في إجابات أفراد العينة في الإجابة على هذه الأداة، مما يعني أنه يمكن الاعتماد على هذه الأداة من حيث جمع البيانات، وكذلك إمكانية تعميم النتائج التي سوف تخرج بها هذه الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تمت معالجة بيانات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة هذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لترتيب إجابات مفردات الدراسة لعبارات الاستبانة حسب درجة الموافقة.
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson)، لإيجاد العلاقة بين بعض المتغيرات، وكذلك إيجاد معامل الاتساق الداخلي، وتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات والدرجة الكلية للأداة، وكذلك للإجابة على الفرضيات.
- معامل ألفا كرونباخ (ALPHA) لحساب ثبات محاور الدراسة، وأداة الدراسة.
- اختبار مربع كاي لاختبار استقلالية المتغيرات.
- اختبار (t) للعينتين المنفصلتين Independent sample t-test.
- اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA

الفصل الرابع: الدراسة والتحليل

- التحليل الإحصائي للمتغيرات الشخصية
- التحليل الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة على متغيرات الدراسة
- الفروق بين المتغيرات الشخصية في أداة الدراسة

التحليل الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة على متغيرات الدراسة:

في هذا الجزء تم عرض التحليل الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة لمتغيرات الدراسة، من خلال خمسة محاور وهي:

المحور الأول: سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية.

المحور الثاني: ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية.

المحور الثالث: أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني.

التساؤل الرئيسي لأداة الدراسة:

نص التساؤل الرئيس لأداة الدراسة على "ما دور الإدارة الإلكترونية في تنميه وتطوير المشاريع الحكومية والاستثمارية من وجهة نظر العاملين في المشاريع الحكومية والاستثمارية؟".

للإجابة على هذا التساؤل تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على محاور أداة الدراسة كما يلي:

أولاً: سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية.

جدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاوزان النسبية ودرجات الموافقة لإجابات أفراد العينة على عبارات محور سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية.

م	العبرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة
٤	يتم استخراج البيانات والمعلومات بالمشروع بسرعة مناسبة.	4.32	0.96	86.4	بدرجة كبيرة جداً
٧	تتصف البرامج الرقابية الإلكترونية المستخدمة بالمشروع بالشفافية والوضوح.	4.21	0.80	84.2	بدرجة كبيرة جداً
٥	تستخدم برامج رقابية الكترونية حديثة بالمشروع.	4.07	0.97	81.4	كبيرة
٨	تتوافر صفات الدقة والمرونة في استخدام	4.05	0.77	81	كبيرة

				برامج الرقابة الالكترونية بالمشروع.	
٢	تتم مراعاة أساليب الحداثة والمواكبة في سرعة البرامج المستخدمة في الإدارة الالكترونية بالمشروع.	4.04	0.89	80.8	كبيرة
٣	تتوافر شبكات اتصال الكترونية سريعة داخل المشروع وخارجه.	3.95	1.13	79	كبيرة
١	تتميز الأجهزة الإلكترونية المستخدمة في المشروع بدرجة عالية من السرعة.	3.73	1.10	74.6	كبيرة
٦	توجد كوادر بشرية مؤهلة لاستخدام برامج الرقابة الإلكترونية بالمشروع.	3.25	1.21	65	متوسطة
	المحور ككل	3.95	0.98	79.05	كبيرة

الجدول أعلاه عبارة عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجات الموافقة لبيانات محور سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الإلكترونية، فنجد أن المتوسط العام بلغ (٣.٩٥ من ٥) يقع بداخل الفئة الرابعة لمعيار ليكرت الخماسي (٣.٤ إلى ٤.٢) مما يعني أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة على عبارات محور سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الإلكترونية. وبناءً على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تم ترتيب العبارات تنازلياً ابتداءً من العبارة ذات المتوسط الأكبر وانتهاءً بالعبارة ذات المتوسط الأصغر حيث نجد أن العبارة (يتم استخراج البيانات والمعلومات بالمشروع بسرعة مناسبة) في بداية الترتيب بمتوسط بلغ (٤.٣٢)، ومن ثم العبارة (تتصف البرامج الرقابية الإلكترونية المستخدمة بالمشروع بالشفافية والوضوح) بمتوسط بلغ (٤.٢١). وكانت درجات الموافقة على هذا الجزء من المحور كبيرة جداً وذلك لكون المتوسطات تقع بداخل الفئة (٤.٢٠ إلى ٥).

وفي المرتبة الثالثة حلت العبارة (تستخدم برامج رقابية الكترونية حديثة بالمشروع) بمتوسط بلغ (٤.٠٧)، وفي المرتبة الرابعة حلت العبارة (تتوافر صفات الدقة والمرونة في استخدام برامج الرقابة الإلكترونية بالمشروع)

بمتوسط بلغ (٤.٠٥)، تليها في المرتبة الخامسة العبارة (تتم مراعاة أساليب الحادثة والمواكبة في سرعة البرامج المستخدمة في الإدارة الإلكترونية بالمشروع) بمتوسط بلغ (٤.٠٤)، وفي المرتبة السادسة حلت العبارة (تتوافر شبكات اتصال الكترونية سريعة داخل المشروع وخارجه) بمتوسط بلغ (٣.٩٥)، وفي الترتيب السابع حلت العبارة (تتميز الأجهزة الإلكترونية المستخدمة في المشروع بدرجة عالية من السرعة) بمتوسط بلغ (٣.٧٣). ونجد أن العبارات في هذا الجزء من المحور كانت بدرجة كبيرة لكونها تقع بداخل المدى (٣.٤٠ إلى أقل من ٤.٢). وفي الترتيب الأخير حلت العبارة (توجد كوادر بشرية مؤهلة لاستخدام برامج الرقابة الإلكترونية بالمشروع) بمتوسط (٣.٢٥) وهذه العبارة جاءت بدرجة موافقة متوسطة حيث وقع المتوسط الحسابي لها داخل الفئة (٢.٦ إلى أقل من ٣.٤٠).

ثانياً: ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الإلكترونية

جدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاوزان النسبية ودرجات الموافقة لإجابات أفراد العينة على عبارات محور ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الإلكترونية.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة
٧	لا توجد خطط عمل استراتيجية لتنفيذ الإدارة الإلكترونية بالمشروع.	4.339	0.745	86.786	كبيرة جداً
٤	هناك اطلاع واسع من قبل قسم إدارة الجودة بالمشروع على مستجداتها.	4.286	0.929	85.714	كبيرة جداً
٣	يملك المشروع كافة محددات ضوابط الجودة الإلكترونية وآليات تنفيذها.	4.161	0.949	83.214	كبيرة
٨	لا توجد بنية تحتية رقمية إلكترونية مناسبة تتناسب مع أهداف المشروع.	4.143	0.724	82.857	كبيرة
٢	يتيح المشروع الاطلاع على محددات الجودة الشاملة للعاملين فيه.	4.125	0.833	82.500	كبيرة

٥	عدم الاهتمام بتدريب العاملين بالمشروع على استخدام التكنولوجيا أحد عوائق تطبيق الإدارة الالكترونية به.	4.071	0.951	81.429	كبيرة
١	توجد برامج الكترونية خاصة بضبط الجودة الإدارية بالمشروع.	3.946	0.980	78.929	كبيرة
٦	برامج الأمان والسرية والحماية ليست بدرجة كافية في اقسام المشروع.	3.464	1.206	69.286	كبيرة
	المحور ككل	4.07	0.91	81.34	كبيرة

الجدول أعلاه عبارة عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجات الموافقة لعبارات محور ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية، فنجد أن المتوسط العام بلغ (٤.٠٧ من ٥) يقع بداخل الفئة الرابعة لمعيار ليكرت الخماسي (٣.٤ إلى ٤.٢) مما يعني أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة على عبارات مدى ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية. وبناء على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تم ترتيب العبارات تنازلياً ابتداءً من العبارة ذات المتوسط الأكبر وانتهاءً بالعبارة ذات المتوسط الأصغر حيث نجد أن العبارة (لا توجد خطط عمل استراتيجية لتنفيذ الإدارة الالكترونية بالمشروع) بمتوسط بلغ (٤.٣٩) في أول ترتيب العبارات، وفي المرتبة الثانية حلت العبارة (هناك اطلاع واسع من قبل قسم إدارة الجودة بالمشروع على مستجداتها) بمتوسط (٤.٢٨). والعبارات في هذا الجزء من المحور جاءت بدرجة موافقة كبيرة جداً كون المتوسطات تقع بداخل المدى (٤.٢٠ إلى أقل من ٥).

وفي المرتبة الثالثة حلت العبارة (يمتلك المشروع كافة محددات ضوابط الجودة الالكترونية وآليات تنفيذها) بمتوسط بلغ (٤.١٦١) وفي المرتبة الرابعة حلت العبارة (لا توجد بنية تحتية رقمية الكترونية مناسب تتناسب مع أهداف المشروع) بمتوسط بلغ (٤.١٤٣)، تليها العبارة (يتيح المشروع الاطلاع على محددات الجودة الشاملة للعاملين فيه) في المرتبة الخامسة بمتوسط بلغ (٤.١٢٥)، وفي الترتيب السادس حلت العبارة (عدم الاهتمام بتدريب العاملين بالمشروع على استخدام التكنولوجيا أحد عوائق تطبيق الإدارة الالكترونية به) بمتوسط (٤.٠٧)، وفي المرتبة السابعة حلت العبارة (توجد برامج الكترونية خاصة بضبط الجودة الإدارية بالمشروع)

بمتوسط (٣.٩٥)، وفي المرتبة الثامنة والأخيرة حلت العبارة (برامج الأمان والسرية والحماية ليست بدرجة كافية في اقسام المشروع) بمتوسط بلغ (٣.٤٥).

والعبارات في هذا الجزء من المحور جاءت بدرجة موافقة كبيرة حيث أن المتوسطات تقع بداخل الفئة (٣.٤-٤.٢٠).

أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني

جدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتوزيع أفراد العينة على عبارات محور أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة
١	تم استبدال العمل الروتيني الورقي التقليدي بالمشروع بأنظمة الكترونية.	4.46	0.69	89.2	كبيرة جداً
٤	تم تدريب جميع العاملين بالمشروع على النظم الالكترونية.	4.36	0.90	87.2	كبيرة جداً
٣	حولت النظم الالكترونية اتصالات المشروع الداخلية والخارجية بطرق أكثر مرونة من النظم التقليدية.	4.13	0.79	82.6	كبيرة
٢	اصبحت المحافظة على البيانات والمعلومات أكثر أمناً مما سبق.	3.61	1.11	72.2	كبيرة
	المحور ككل	4.14	0.8725	82.8	كبيرة

الجدول أعلاه عبارة عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجات الموافقة لعبارات محور أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني، فنجد أن المتوسط العام بلغ (٤.١٤ من ٥) يقع بداخل الفئة الرابعة لمعيار ليكرت الخماسي (٣.٤ إلى ٤.٢) مما يعني أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة على عبارات مدى تأثير تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني.

وبناء على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تم ترتيب العبارات تنازلياً ابتداءً من العبارة ذات المتوسط الأكبر وانتهاءً بالعبارة ذات المتوسط الأصغر حيث نجد أن العبارة (تم استبدال العمل الروتيني الورقي

التقليدي بالمشروع بأنظمة الكترونية) بمتوسط بلغ (٤.٤٦) في أول ترتيب العبارات، وفي المرتبة الثانية حلت العبارة (تم تدريب جميع العاملين بالمشروع على النظم الالكترونية) بمتوسط (٤.٣٦).

والعبارات في هذا الجزء من المحور جاءت بدرجة موافقة كبيرة جداً كون المتوسطات تقع بداخل المدى (٤.٢٠ إلى أقل من ٥).

وفي المرتبة الثالثة حلت العبارة (حولت النظم الالكترونية اتصالات المشروع الداخلية والخارجية بطرق أكثر مرونة من النظم التقليدية) بمتوسط بلغ (٤.١٣)، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة حلت العبارة (اصبحت المحافظة على البيانات والمعلومات أكثر أمناً مما سبق) بمتوسط بلغ (٣.٦١).

والعبارات في هذا الجزء من المحور جاءت بدرجة موافقة كبيرة لأن المتوسطات الحسابية تقع بداخل المدى (٣.٤ إلى أقل من ٤.٢٠).

ترتيب المحاور:

المحاور	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة
سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية.	3.95	0.98	79.05	كبيرة
ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية.	4.07	0.91	81.34	كبيرة
أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني.	4.14	0.87	82.8	كبيرة
المحور ككل	4.05	0.92	81.06	كبيرة

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أعلى محور من حيث المتوسط الحسابي هو محور أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني يليه محور ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية، وأخيراً محور سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية.

ومن خلال المتوسط العام والذي بلغ (٤.٠٥) هذا يعني درجة موافقة على أفراد على دور الإدارة الإلكترونية في تنميته وتطوير المشاريع الحكومية والاستثمارية من وجهة نظر العاملين في المشاريع الحكومية والاستثمارية.

الفروق بين المتغيرات الشخصية في محاور أداة الدراسة:

الغرض من هذا الاختبار معرفة مدى تأثير المتغيرات الشخصية في الإجابة عن أداة الدراسة وذلك لأن بعض المتغيرات الشخصية قد تحدث فرقاً ظاهرياً عند الإجابة عن كل متغير على حدة وهي كما يلي:

أولاً: الفروق وفقاً لمتغير الجنس:

لمعرفة الفروق في الإجابة على كل محور من محاور أداة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس، تم استخدام اختبار (t) للعينتين المستقلتين Independent sample t-test كما يلي:

المحاور	الجنس	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة الاحصائي
سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الإلكترونية.	ذكر	31.4528	4.30816	-1.254	.215
	ذكر	34.6667	4.61880		
ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الإلكترونية.	أنثى	32.4717	3.78054	-.537	.594
	ذكر	33.6667	2.88675		
أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمشروع على العمل الروتيني	أنثى	16.4528	2.43821	-1.314	.194

الجدول أعلاه بين نتائج الفروق بين نوعي جنس أفراد العينة في محاور أداة الدراسة فنجد أن قيمة بلغت (t=-1.254) عند محور سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الإلكترونية بمستوى دلالة أكبر من (٠.٠٥)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث الجنس على مدى سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة والجودة، ولا يوجد اختلاف بينهم في تقديرها.

وكذلك نجد قيمة ($t=-0.537$) عند محور ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث الجنس على مدى تطبيق ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية، ولا يوجد اختلاف بينهم في تقديرها.

يبين الجدول أيضاً أن قيمة ($t=-1.314$) عند محور أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث الجنس على مدى تأثير تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني، ولا يوجد اختلاف بينهم في تقديره.

ثالثاً: الفروق وفقاً لمتغير العمر:

لمعرفة الفروق في الإجابة على كل محور من محاور أداة الدراسة وفقاً لمتغير العمر، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA كما يلي:

المحاور	مصادر التباين	مجموع درجات	متوسط قيمة مستوى	مجموع (F)	الدلالة
		الحرية	المربعات	المربعات	
سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية.	بين المجموعات	3	40.835	13.612	.710
	داخل المجموعات	52	996.290	19.159	
ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية.	بين المجموعات	3	47.162	15.721	1.141
	داخل المجموعات	52	716.766	13.784	
أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني	بين المجموعات	3	5.336	1.779	.290
	داخل المجموعات	52	318.503	6.125	
					.550
					.341
					.832

الجدول أعلاه بين نتائج الفروق بين أعمار أفراد العينة في محاور أداة الدراسة فنجد أن قيمة بلغت (F=710) عند محور سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث أعمارهم في تقدير مدى سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة والجودة.

كذلك نجد قيمة (F=1.141) عند محور ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث الأعمار على مدى تطبيق ضبط الجودة الإدارية والقصور والحل في تطبيق الإدارة الالكترونية.

يبين الجدول أيضاً أن قيمة (F=0.290) عند محور أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث العمر على مدى تأثير تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني، ولا يوجد اختلاف بينهم في تقديره.

الفروق وفقاً لمتغير المستوى التعليمي:

لمعرفة الفروق في الإجابة على كل محور من محاور أداة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA كما يلي:

المحاور	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط قيمة (F)	مستوى الدلالة
سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية.	بين المجموعات	908	2	454	.023
داخل المجموعات		1036.217	53	19.551	
ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية.	بين المجموعات	24.814	2	12.407	.890
داخل المجموعات		739.114	53	13.946	
					.417
					.977

.819	.200	1.213	2	2.426	بين المجموعات	أثر تطبيق الإدارة
		6.064	53	321.413	داخل المجموعات	الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني

الجدول أعلاه بين نتائج الفروق بين مستويات أفراد العينة التعليمية في محاور أداة الدراسة فنجد أن قيمة بلغت ($F=0.023$) عند محور سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث مستوياتهم التعليمية في تقدير مدى سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة والجودة.

كذلك نجد قيمة ($F=0.890$) عند محور ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث المستوى التعليمي على مدى تطبيق ضبط الجودة الإدارية والقصور والحل في تطبيق الإدارة الالكترونية.

يبين الجدول أيضاً أن قيمة ($F=0.200$) عند محور أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث المستوى التعليمي على مدى تأثير تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني، ولا يوجد اختلاف بينهم في تقديره.

ثالثاً: الفروق وفقاً لمتغير الخبرة:

لمعرفة الفروق في الإجابة على كل محور من محاور أداة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، تم استخدام

اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA كما يلي:

المحاور	مصادر التباين	مجموع درجات	متوسط قيمة	مستوى
		الحرية	مجموع (F)	الدلالة
		المربعات	المربعات	
سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية.	بين المجموعات	3	2.994	.151
	داخل المجموعات	52	19.772	.928
ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق	بين المجموعات	3	4.569	.317
	داخل المجموعات	52	14.427	.813

الإدارة الالكترونية.					
أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني	بين المجموعات	2.381	3	.794	.128
	داخل المجموعات	321.458	52	6.182	.943

الجدول أعلاه بين نتائج الفروق بين سنوات خبرة أفراد العينة في محاور أداة الدراسة فنجد أن قيمة بلغت (F=.0151) عند محور سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث خبرتهم في تقدير مدى سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة والجودة.

كذلك نجد قيمة (F=.317) عند محور ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث خبرتهم على مدى تطبيق ضبط الجودة الإدارية والقصور والحلل في تطبيق الادارة الالكترونية.

يبين الجدول أيضا أن قيمة (F=.128) عند محور أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث خبرتهم على مدى تأثير تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني، ولا يوجد اختلاف بينهم في تقديره.

الفروق وفقاً لمتغير نوع المشروع:

لمعرفة الفروق في الإجابة على كل محور من محاور أداة الدراسة وفقاً لمتغير نوع المشروع، تم استخدام اختبار (t) للعينتين المستقلتين Independent sample t-test كما يلي:

المحاور	نوع المشروع	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة الاحصائي
سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية.	خدمي	32.6471	4.66290	1.167	.248
	خدمي	31.1795	4.17935		
ضبط الجودة الإدارية والقصور	سلي	33.2353	4.08548	.926	.358

		3.57227	32.2308	خدمي	والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية.
		2.57391	17.0000	سلي	أثر تطبيق الإدارة الالكترونية
.368	.908	2.36740	16.3590	خدمي	بالمشروع على العمل الروتيني

الجدول أعلاه بين نتائج الفروق بين نوع المشروع الذي يعمل به أفراد العينة في محاور أداة الدراسة فنجد أن قيمة بلغت ($t=1.167$) عند محور سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث نوع المشروع في تقدير مدى سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة والجودة.

كذلك نجد قيمة ($t=0.926$) عند محور ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث نوع المشروع على مدى تطبيق ضبط الجودة الإدارية والقصور والحلل في تطبيق الادارة الالكترونية.

يبين الجدول أيضا أن قيمة ($t=0.908$) عند محور أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث نوع المشروع على مدى تأثير تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني، ولا يوجد اختلاف بينهم في تقديره.

ثالثاً: الفروق وفقاً لمتغير مستوى الوظيفة:

لمعرفة الفروق في الإجابة على كل محور من محاور أداة الدراسة وفقاً لمتغير مستوى الوظيفة، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA كما يلي:

المحاور	مصادر التباين				
	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة	بين المجموعات	3	6.973	.357	.784
	داخل المجموعات	52	19.542		
			1016.207		

والإدارة الالكترونية.					
.925	.156	2.277	3	6.832	بين المجموعات
		14.560	52	757.096	داخل المجموعات
.817	.312	1.907	3	5.721	بين المجموعات
		6.118	52	318.119	داخل المجموعات

الجدول أعلاه بين نتائج الفروق بين مستويات أفراد العينة الوظيفية في محاور أداة الدراسة فنجد أن قيمة بلغت ($F=1.167$) عند محور سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث المستوى الوظيفي في تقدير مدى سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة والجودة.

كذلك نجد قيمة ($F=0.156$) عند محور ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث مستوى الوظيفة على مدى تطبيق ضبط الجودة الإدارية والقصور والحل في تطبيق الإدارة الالكترونية.

يبين الجدول أيضاً أن قيمة ($F=0.312$) عند محور أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من مستوى الوظيفة على مدى تأثير تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني، ولا يوجد اختلاف بينهم في تقديره.

الفروق وفقاً لمتغير درجة استخدام التكنولوجيا بالمشروع:

لمعرفة الفروق في الإجابة على كل محور من محاور أداة الدراسة وفقاً لمتغير درجة استخدام التكنولوجيا بالمشروع، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA كما يلي:

المحاور	مصادر التباين	مجموع درجات متوسط قيمة مستوى	مجموع الحرية	مجموع (F)	الدلالة
		المربعات	المربعات		
سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية.	بين المجموعات	178.369	5	35.674	2.077
	داخل المجموعات	858.756	50	17.175	.084
ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية.	بين المجموعات	40.490	5	8.098	.560
	داخل المجموعات	723.439	50	14.469	.730
أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني	بين المجموعات	24.689	5	4.938	.825
	داخل المجموعات	299.150	50	5.983	.538

الجدول أعلاه بين نتائج الفروق بين درجات استخدام أفراد العينة للتكنولوجيا بالمشروع في محاور أداة الدراسة فنجد أن قيمة بلغت ($F=2.077$) عند محور سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث استخدام التكنولوجيا في تقدير مدى سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة والجودة.

كذلك نجد قيمة ($F=0.560$) عند محور ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث مدى استخدام التكنولوجيا على مدى تطبيق ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية.

يبين الجدول أيضاً أن قيمة ($F=0.825$) عند محور أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث درجات استخدام التكنولوجيا في المشاريع على مدى تأثير تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني، ولا يوجد اختلاف بينهم في تقديره.

الفروق وفقاً لمتغير التدريب على الحاسب الآلي والشبكات:

لمعرفة الفروق في الإجابة على كل محور من محاور أداة الدراسة وفقاً لمتغير التدريب على الحاسب الآلي والشبكات، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA كما يلي:

المحاور	مصادر التباين	مجموع	درجات	متوسط	قيمة	مستوى
	المربعات	الحرية	مجموع	(F)	الدلالة	
	المربعات					
سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية.	بين المجموعات	49.305	2	24.652	1.323	.275
	داخل المجموعات	987.820	53	18.638		
ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية.	بين المجموعات	30.163	2	15.082	1.089	.344
	داخل المجموعات	733.765	53	13.845		
أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني	بين المجموعات	3.235	2	1.617	.267	.766
	داخل المجموعات	320.604	53	6.049		

الجدول أعلاه بين نتائج الفروق بين مدى التدريب الذي حصل عليه أفراد العينة على الحاسب الآلي والشبكات في محاور أداة الدراسة فنجد أن قيمة بلغت ($F=1.323$) عند محور سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث درجة حصولهم على دورات في الحاسب الآلي والشبكات في تقدير مدى سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة والجودة.

كذلك نجد قيمة ($F=1.089$) عند محور ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث درجة حصولهم على دورات في الحاسب الآلي والشبكات على مدى تطبيق ضبط الجودة الإدارية والقصور والحل في تطبيق الادارة الالكترونية.

يبين الجدول أيضا أن قيمة ($F=.267$) عند محور أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني بمستوى دلالة أكبر من (0.05)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث درجة حصولهم على دورات في الحاسب الآلي والشبكات على مدى تأثير تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني، ولا يوجد اختلاف بينهم في تقديره.

العلاقة بين المتغيرات:

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين المتغيرات كما يبين الجدول التالي:

المحور	سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الإلكترونية	ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الإلكترونية	أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على العمل الروتيني
سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الإلكترونية	1		
ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الإلكترونية	.397(**)	1	
أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على العمل الروتيني	.726(**)	.310(*)	1

(**) دالة عند مستوى دلالة (٠.٠١).

الجدول أعلاه عبارة عن علاقات الارتباط بين محاور أداة الدراسة فنجدها جميعاً دالة عند مستوى (٠.٠١)

وتراوحت ما بين (٠.٣١٠-٠.٧٢٦) ما بين ضعيفة ومرتفعة.

بينت نتائج الدراسة أن أغلب أفراد العينة ذكور بنسبة (٩٤.٦٤%)، أغلبهم بأعمار داخل الفئة (من ٢٥ إلى أقل

من ٣٥ سنة) بنسبة (٣٧.٥٠)، بمستوى تعليمي بكالوريوس بنسبة (٨٢.١٤%)، ويمتعون بسنوات خبرة (من ١١

– ١٥ سنة) بنسبة (٤٨.٢١%)، وغالبيتهم يعملون بمشاريع خدمية بنسبة (٦٩.٦٤%)، وغالبيتهم موظفين

(٤٨.٢١%)، ودرجات استخدامهم للتكنولوجيا جيد بنسبة (٣٥.٧١%)، وأغلبهم تحت التدريب على الحاسب

الآلي والشبكات بنسبة (١٢.٥٠%).

أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة على عبارات محور سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الإلكترونية وتتمثل في أهم العناصر التالية:

- يتم استخراج البيانات والمعلومات بالمشروع بسرعة مناسبة.
- تتصف البرامج الرقابية الإلكترونية المستخدمة بالمشروع بالشفافية والوضوح.
- أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة على عبارات مدى ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الإلكترونية وتتمثل في أهم العبارات التالية:
- لا توجد خطط عمل استراتيجية لتنفيذ الإدارة الإلكترونية بالمشروع.
- هناك اطلاع واسع من قبل قسم إدارة الجودة بالمشروع على مستجداتها.
- وضحت النتائج أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة على عبارات مدى تأثير تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمشروع على العمل الروتيني وتتمثل في أهم العناصر:
- تم استبدال العمل الروتيني الورقي التقليدي بالمشروع بأنظمة الكترونية.
- تم تدريب جميع العاملين بالمشروع على النظم الإلكترونية.
- بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الشخصية في محاور أداة الدراسة عند مستوى دلالة احصائي (٠.٠٥).

ملخص البحث:

تسعى المملكة العربية السعودية بخطى حثيثة نحو تشجيع ودعم مشاريع تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية في المشاريع الحكومية والاستثمارية كخطوة أساسية لتحقيق الهدف الرئيسي وهو بناء حكومة إلكترونية ، وتعتبر من أحدث الأنظمة وأكثرها تطوراً في خدمة المشاريع الاستثمارية، ومن أهم المرتكزات المعول عليها في إحداث التنمية الاقتصادية.

كما تعتبر الإدارة الإلكترونية ثورة في عالم الإدارة الحديثة نتيجة لما قدمته من آثار إيجابية في تسهيل العمليات الإدارية بالشركات الاستثمارية، وتقليص وقت وتكلفة إنجاز المهام، وإتاحة المعلومة في كل وقت، وتطوير الأداء الوظيفي، ورفع مستوى الكفاءة والإنتاجية للمنظمة من خلال توظيف التقنية ونظم المعلومات في دعم عملية الإدارة.

Conclusion:

The Kingdom of Saudi Arabia is actively seeking to encourage and support projects for the application of electronic management systems in government and investment projects as an essential step to achieve the main goal, which is to build an electronic government.

Electronic management is also considered a revolution in the world of modern management as a result of its positive effects in facilitating administrative operations in investment companies, reducing the time and cost of completing tasks, making information available at all times, developing job performance, and raising the level of efficiency and productivity of the organization by employing technology and information systems in Support the management process.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

- النتائج
- التوصيات

النتائج:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الشخصية في محاور أداة الدراسة عند مستوى دلالة احصائي (٥٠٠).
العمل الروتيني.
- أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة على عبارات مدى تأثير تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني.
- أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة على عبارات محور سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية.
- أفراد العينة متفقين من حيث درجات استخدام التكنولوجيا في المشاريع على مدى تأثير تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني، ولا يوجد اختلاف بينهم في تقديره.
- أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني بمستوى دلالة أكبر من (٥٠٠)، ما يعني أن أفراد العينة متفقين من حيث الجنس على مدى تأثير تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني، ولا يوجد اختلاف بينهم في تقديره.
- أن أفراد العينة متفقين من حيث الأعمار على مدى تطبيق ضبط الجودة الإدارية والقصور والحلل في تطبيق الادارة الالكترونية
- أن المتوسط العام بلغ (٣.٩٥ من ٥) يقع بداخل الفئة الرابعة لمعيار ليكرت الخماسي (٣.٤ إلى ٤.٢) مما يعني أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة على عبارات محور سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة والإدارة الالكترونية.

التوصيات:

- يفترض من مدراء منظمات الأعمال إدراك أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية وتشجيع وحث العاملين على استخدام التطبيقات الإلكترونية لما لها أثر إيجابي في تطوير الخدمات المقدمة.
- وضع الخطط والإجراءات التي من شأنها رفع مستوى الحوافز المادية التي تقدم للعاملين بمنظمات الأعمال على نظام التعاملات الإلكترونية.
- العمل على رفع مستوى الوعي المعلوماتي لمدراء منظمات الأعمال للتطبيقات الإلكترونية ويمكن أن يتم ذلك عن طريق عقد الندوات والمحاضرات والورش والمنشورات التثقيفية.
- توعية العاملين من مدراء ورؤساء أقسام بأهمية إدخال التقنيات الحديثة في العمل وأهمية التحول نحو إنجاز الأعمال إلكترونياً، وإزالة ما لديهم من مخاوف من إدخال مثل هذه التطبيقات.
- ضرورة تدريب وتأهيل العاملين بمنظمات الأعمال لرفع مستواهم العلمي حتى يتمكنوا من مواكبة تطبيق الإدارة الإلكترونية .
- تبني تدريب مدراء ورؤساء الأقسام بمنظمات الأعمال على كيفية التغلب على معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية وتقديم الخدمات الإرشادية اللازمة لهم من خلال إقامة مشاريع تدريبية تشمل إقامة ورش عمل تطبيقية حول وضع معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية وكيفية العمل على علاجها.
- زيادة الثقة لدى موظفي منظمات الأعمال في كافة التعاملات الإلكترونية.
- تقوية الرؤية الاستراتيجية بمنظمات الأعمال نحو ضرورة التخطيط الشامل والطويل الأجل لتطبيقات الإلكترونية، ووضع التعاملات الإلكترونية على رأس الأولويات.

قائمة المراجع :

- إبراهيم عبد الله المنيف، "استراتيجية الإدارة اليابانية"، الرياض: مطابع الشمس، ١٩٩٣ م.
- أحلام وزبير، (٢٠١٨) بعنوان "أثر الحوكمة في تفعيل القرار الاستثماري في أسواق رؤوس الأموال"
- أحمد بدر، "مجتمع المعلومات بين التكنولوجيا المتطورة والقيم الإنسانية المهددة"، المجلة العربية للمعلومات العدد ١، ١٩٨٥ م.
- ارشيد، (٢٠١٧) بعنوان "اثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على أداء المصارف السعودية"
- الأقرع (٢٠٢٠ م) بعنوان "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي لدى العاملين في المؤسسات الحكومية العاملة في محافظة قلقيلية".
- البشري (٢٠١٧) بعنوان "معيقات تطبيق الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر الإداريين في الجامعات الأردنية" الأردنية
- حامد سوادي، "تأثيرات الحاسب الآلي على التنظيم والسلوك في المنظمة"، الإدارة العامة، العدد ٢٩ محرم ١٤٠٤ هـ.
- الحسين (٢٠١٧) بعنوان "أنظمة إدارة الأرشيف الإلكترونية وأثرها على جودة الخدمات دراسة ميدانية على القطاع الحكومي الأردني"
- الحموري، (٢٠١٧) بعنوان "دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية"
- الدويك (٢٠١٠) بعنوان "نظم المعلومات الصحية المحوسبة وأثرها على القرارات الإدارية والطبية".
- ديل بستر "الجودة الشاملة"، ترجمة د. راشد بن محمد الحمالي، الرياض: جامعة الملك سعود ٢٠٠١ م.
- سميرة مطر المسعودي، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي الخاص بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري وموظفي الموارد البشرية، ٢٠١٠ م.
- شلي (٢٠١١) بعنوان "واقع الإدارة الإلكترونية في الجامعة الإسلامية وأثرها على التطوير التنظيمي".
- صباح نوري عبد الوهاب، "اتمة المكاتب"، عمان: دار حيتي، ١٩٩٨ م.

- الطيطي(٢٠١٥) بعنوان "واقع الإدارة الإلكترونية في تحقيق الإبداع الإداري في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس والإداريين فيها".
- عبابنه والجبالي(٢٠١٩) بعنوان " مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية السنة التحضيرية بجامعة حائل".
- عباس بدران، "الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجيات الى التطبيق"، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤م.
- عبد الجبار (٢٠١٠م) بعنوان " الإدارة الإلكترونية ومدى تأثيرها على مستوى الأداء لدى موظفي مستشفى جامعة الملك عبدالعزيز بجدة".
- عبد الحميد بسيوني ، " الحكومة الالكترونية " ، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨ م .
- عبدالرحمن توفيق، "الإدارة الإلكترونية وتحديات المستقبل " ، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة ، ٢٠٠٣م.
- عربيات ، (٢٠١٦) بعنوان "أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة تحليلية للفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)
- العكيدي (٢٠١٨) بعنوان "المتطلبات التقنية لم تحول نحو الإدارة الإلكترونية دراسة تشخيصية لآراء عينة من القيادات الإدارية في شركة كلمات للاتصالات في محافظة كركوك"
- العلاق، بشير عباس (٢٠٠٥ م). الإدارة الرقمية المجالات والتطبيقات (ط ١) أبوظبي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستشارية.
- علي السلمي، "الأبعاد الإدارية والتنظيمية لاستخدام الحاسب الآلي" ، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد ٣ رجب ١٣٩٦هـ.
- غليت (٢٠١٨) بعنوان "درجة توظيف الإدارة الإلكترونية وأثرها في تطبيق المعرفة لدى شاغلي المناصب الإدارية العليا والوسطى في الجامعات الفلسطينية دراسة تطبيقية على الجامعة الإسلامية بغزة-فلسطين
- فؤاد عبد اللطيف الرميحي، "القدرات العلمية والتقنية بدول مجلس التعاون لدول الخليج" مجلة الاقتصاد الإدارية ، العدد الثالث، يونيو ١٩٧٦م.

- القرني ، (٢٠١٧) بعنوان "مشاكل مشاريع شقق التمليك من مرحلة التطوير إلى مرحلة التشغيل - مكة المكرمة - حالة دراسية
- محمد بن نوري أحمد قوته وعبد الحميد بن أحمد دياب، "الاتصالات الإدارية ونظم المعلومات"، جدة: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٢هـ.
- محمد نور برهان، "تقنية المعلومات وتحديات الإدارة العامة في عقد التسعينات"، العدد ٣٠ صيف ١٩٨٩م.
- مدني عبد القادر علاقي، "الإدارة: دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية"، جدة: مكتبة دار جدة، ١٩٩٨م.
- المرزوقي (٢٠١٩) بعنوان "واقع الإدارة الإلكترونية في جامعة جدة وأثرها على التطوير التنظيمي
- المسعود، خليفة بن صالح، المتطلبات البشرية والمادية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية من وجهة نظر مديري المدارس ووكلائها بمحافظة الرس، رسالة ماجستير، ٢٠٠٨.
- مصباح عبد الهادي الدويك، نظم المعلومات الصحية المحوسبة وأثرها على القرارات الادارية والطبية دراسة تطبيقية على مستشفى غزة، ٢٠١٠م.
- مصطفى بخيت شاويش، "إدارة المكاتب والأعمال المكتبية"، عمان: دار الأوائل، ٢٠٠٢م.
- معمري والسالي (٢٠١٨) بعنوان "نحو الاستفادة من التجارب العربية الرائدة في الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر لتحقيق التنمية المستدامة"
- ن سويلم (٢٠١٩) بعنوان "واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم العام الحكومية للبنين في محافظة الدلم بالمملكة العربية السعودية".
- نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية، الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، الرياض، دار المريخ، ٢٠٠٤م.
- النمري (٢٠١٢) بعنوان "مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الهيئة التدريسية والإداريين"
- هشام صالح كتوعة، "نظم المعلومات الإدارية"، جدة، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط٢، ٢٠٠٧م.
- هشام صالح كتوعة، "الحاسب الآلي وتطبيقاته في الإدارة"، جدة: دار الشروق.

- يحيى (٢٠١٠) بعنوان " حسب متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقاتهما في الجامعات السودانية
" (دراسة حالة بجامعة القضايف بجامعة السودان) .

الملاحق

ملحق - ١ -

استمارة الاستبيان

الأخ الكريم - الأخت الكريمة

السلام عليكما ورحمة الله وبركاته

وبعد

أتقدم إليكما بأسئلة هذا الاستبيان الذي يخص بحثي بعنوان : " دور الإدارة الإلكترونية في تنميته وتطوير المشاريع الاستثمارية دراسة تطبيقية على موظفي الشركات الاستثمارية بمدينة جدة. "راجيا الاجابة عليه بالدقة المطلوبة والصراحة المعهودة مساهمة منكما في تحقيق أهدافه، واطمئنكم بأن إجاباتكم ستكون قيد السرية التامة ، وسوف لن تستخدم إلا فيما يفيد البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

فضلاً: ضع (ضعي) علامة (صح) أمام الخيار المناسب مما يلي :

أولاً: البيانات الأولية :

الجنس

- ذكر ()
- انثى ()

العمر:

- من ١٨ إلى أقل من ٢٥ سنة ()
- من ٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة ()
- من ٣٥ إلى أقل من ٤٥ سنة ()
- من ٤٥ فأكثر

المستوى التعليمي

- بكالوريوس ()
- ماجستير ()
- دكتوراه ()

الخبرة

- من ١٠-٦ سنوات ()
- من ١١ - ١٥ سنة ()
- من ١٦ - ٢٠ سنة ()
- من ٢١ - ٢٥ سنة ()

نوع المشروع:

- خدمي ()
- سلمي ()

مستوى الوظيفة:

- قيادة عليا ()
- قيادة متوسطة ()
- قيادة دنيا ()
- موظف (موظفة) ()

درجة استخدام التكنولوجيا بالمشروع:

- ممتاز ()
- جيد جدا ()
- جيد ()
- وسط ()
- دون الوسط ()
- ضعيف ()

التدريب على الحاسب الآلي والشبكات :

- مدرب (هـ) ()
- تحت التدريب ()
- غير مدرب (هـ) ()

ثانيا : أسئلة محاور الدراسة: ضع علامة (صح) أمام الخيار الذي يناسبك

م	الفقرة	او افق بشدة	او افق	محايد	لا او افق بشدة	لا او افق
سرعة استخدام التكنولوجيا والرقابة الإدارية الالكترونية						
١.	تتميز الأجهزة الإلكترونية المستخدمة في المشروع بدرجة عالية من السرعة.					
٢.	تتم مراعاة أساليب الحداثة والمواكبة في سرعة البرامج المستخدمة في الإدارة الالكترونية بالمشروع.					
٣.	تتوافر شبكات اتصال الكترونية سريعة داخل المشروع وخارجه.					
٤.	يتم استخراج البيانات والمعلومات بالمشروع بسرعة مناسبة.					
٥.	تستخدم برامج رقابية الكترونية حديثة بالمشروع.					
٦.	توجد كوادر بشرية مؤهلة لاستخدام برامج الرقابة الإلكترونية بالمشروع.					
٧.	تتصف البرامج الرقابية الإلكترونية المستخدمة بالمشروع بالشفافية والوضوح.					
٨.	تتوافر صفات الدقة والمرونة في استخدام برامج الرقابة الالكترونية بالمشروع.					
ضبط الجودة الإدارية والقصور والخلل في تطبيق الإدارة الالكترونية						
٩.	توجد برامج الكترونية خاصة بضبط الجودة الإدارية بالمشروع.					
١٠.	يتيح المشروع الاطلاع على محددات الجودة الشاملة للعاملين فيه.					
١١.	يملك المشروع كافة محددات ضوابط الجودة الالكترونية وآليات					

					تنفيذها.	
					هناك اطلاق واسع من قبل قسم إدارة الجودة بالمشروع على مستجدياتها.	١٢.
					عدم الاهتمام بتدريب العاملين بالمشروع على استخدام التكنولوجيا أحد عوائق تطبيق الإدارة الالكترونية به.	١٣.
					برامج الأمان والسرية والحماية ليست بدرجة كافية في اقسام المشروع.	١٤.
					لا توجد خطط عمل استراتيجية لتنفيذ الإدارة الالكترونية بالمشروع.	١٥.
					لا توجد بنية تحتية رقمية الكترونية مناسب تتناسب مع أهداف المشروع.	١٦.
					أثر تطبيق الإدارة الالكترونية بالمشروع على العمل الروتيني	
					تم استبدال العمل الروتيني الورقي التقليدي بالمشروع بأنظمة الكترونية.	١٧.
					اصبحت المحافظة على البيانات والمعلومات أكثر أمنا مما سبق.	١٨.
					حولت النظم الالكترونية اتصالات المشروع الداخلية والخارجية بطرق أكثر مرونة من النظم التقليدية.	١٩.
					تم تدريب جميع العاملين بالمشروع على النظم الالكترونية.	٢٠.

The role of electronic management in the development of
investment projects
An applied study on employees of investment companies
in Jeddah

Preparation of researchers:

Group Leader: Amar Yasser Al-Ghazali: 221001484

Abdul Majeed Abdulaziz Al-Baridi
221001597

Abdulaziz Al-Omari
221002241

Supervisor:

Dr. Walid Suleiman

A graduate research submitted in fulfillment of the requirements for
obtaining a master's degree in project management

Second semester 2023